الحروف القاصر عملها على نصب الاسم الذى بعدها دراسة نحوية

الدكتور

عرفه عبد الرحمن سلطان على

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد ،،،

فمن المزايا التي اتسمت بها اللغة العربية الظواهر الإعرابية، أي تغيير أواخر الكلم، من رفع إلى نصب إلى جر إلى جزم، وذلك نتيجة تأثير الكلام بعضه في بعض، فتسمى الكلمة المؤثرة عاملاً، والكلمة المتأثرة معمولاً، والظاهرة الإعرابية الحادثة عملاً [١] .

فالمعربات معمولات، والمعمولات تقتضي العوامل، والعوامل على ضربين لفظي، ومعنوي، واللفظي هو الأصل؛ لأنه الأقوى، إذ كان محسوساً يدرك بالسمع، والمعنوي دونه؛ لأنه معقول مستنبط، كما يقول ابن الخشاب [٢] .

ومن العوامل اللفظية في النحو العربي الحروف، وقد ذكر الجرجانى فى كتابه العوامل المائة من هذه الحروف سبعة أحرف تنصب الاسم المفرد الذي بعدها فقط، وهذه الأحرف هى: الواو التي بمعنى مع، وإلا الاستثنائية، وحروف النداء وهى: ياء، وأيا، وأي، وهيا، والهمزة [٣] .

---

(١) ينظر: مقدمة العوامل المئة: ١١، ٢١، ٢٣.

(٢) ينظر: المرتجل: ١١٤ .

(٣) ينظر: العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهرى: ١٨٧، وتسهيل نيل الأماني بشرح عوامل الجرجاني: ١٧ – ١٨.

فاستعنت الله في دراسة هذه الحروف فجاء هذا البحث بعنوان : " **الحروف القاصر عملها على نصب الاسم الذي بعدها** " **دراسة نحوية** .

ونسبة العمل إلى هذه الحروف إما أنه من طريق المسامحة؛ لأن النصب حاصل بواسطتها على الراجح؛ إذ لولا هذه الحروف لما نصب الاسم الذى بعدها على المفعول معه، أو الاستثناء، أو النداء، وإما لأنها الناصبة بنفسها عند من يراها هي العاملة، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في ثنايا البحث .

وقد اخترت هذا الموضوع لما يأتي:

١- إماطة اللثام عن هذه الحروف كاشفاً النقاب عن مذاهب النحويين في إعمالها، وبيان ما يتعلق بها من أحكام نحوية، وجعل هذه الحروف في بحث مستقل يجمع ويربط بينها.

٢- ما رأيته من آراء نحوية مختلفة في بعض المسائل المتعلقة بهذه الأحرف .

٣- أن نظرية العامل والمعمول من خصائص اللغة العربية التي تميزها عن غيرها من اللغات الأخرى .

وتقتضي طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وذكرت فيها أهمية الموضوع، وأهم الدوافع التي دفعتني لاختياره، وخطة البحث.

التمهيد: وعنوانه: العامل النحوي، وأنواعه، والحروف عملها، واختصاصها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العامل النحوي، وأنواعه بصورة موجزة .

المطلب الثاني: الحروف عملها، واختصاصها بصورة موجزة .

المبحث الأول: الواو التي بمعنى مع .

المبحث الثاني: إلا الاستثنائية .

المبحث الثالث: حروف النداء .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

وأسأل الله أن يوفقني في هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

الباحث

د/ عرفه عبد الرحمن سلطان علي

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا

تمهيد

العامل النحوي، وأنواعه، والحروف عملها، واختصاصها

المطلب الأول

العامل النحوي، وأنواعه

العَمَل: محركة، المهنة، والجمع أعمال، وعوامل، والعامل في اللغة من يعمل على الدوام، وإن قل، والفاعل أعم منه، يقال: عمل البرق، أي: دام، وعمل الشيء في الشيء: أحدث نوعاً من الإعراب (١) .

والعامل في اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو ساكناً، نحو: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، ولم يجئْ زيد .

والعوامل نوعان: لفظية، ومعنوية (٢):

أولاً: العوامل اللفظية :

وهي التي تعرف بالجنان ، أي بالقلب، وتتلفظ باللسان كمن، وإلى في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، وكذا " إن " في قولك: إن زيداً قائم فـ " إن " عامل لفظي يعرف بالقلب، ويتلفظ باللسان (٣) .

والعوامل اللفظية على نوعين: سماعية، وقياسية .

فالسماعية ما سمعت من العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل مثلاً: فإن الباء، وأخواتها تجر الاسم فليس لنا أن

---

(١) ينظر: القاموس المحيط، باب اللام فصل العين (ع م ل).

(٢) ينظر: شرح العوامل المئة: ٧٣ .

(٣) ينظر: السابق: ٨٤ .

نتجاوزها، ونقيس عليها غيرها، وكذا: إن، وأخواتها تنصب الاسم، وترفع الخبر فليس لنا أن نتجاوزها، ونقيس عليها غيرها .

والقياسية: ما سمعت من العرب، ويقاس عليها غيرها كجر المضاف للمضاف إليه في نحو (غلام زيد) فإنه قاعدة كلية مطردة، فيقاس عليها: ثوب بكر ودار عمرو [١] .

والعوامل المعنوية: هي ما تعرف بالجنان، ولا تتلفظ باللسان مثلاً: كعامل المبتدأ، والخبر، أي التجريد من العوامل اللفظية، فإن ذلك التجريد عامل معنوي يعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان، وكعامل: يضرب، أي التجريد عن الناصب والجازم، فإنه عامل معنوي؛ لأنه يعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان [٢] .

وقد جرى أغلب النحويين على أن العامل المعنوي إنما يكون في موضعين أو ثلاثة، اثنان منهما متفق عليهما، وهما عامل الابتداء، ورافع الفعل المضارع.

وأما العامل المعنوي المختلف فيه فعامل الصفة في نحو: مررت برجل ضارب في قول الأخفش، غير أن ثمة عوامل معنوية أخرى أوصلها أحد الباحثين إلى ثمانية عشر عاملاً [٣] .

وأوضح ابن جني أن الهدف من نظرية العامل هدف تعليمي، وهو التيسير[٤]، وأن القول عن العامل اللفظي، والمعنوي لبيان أن بعض العمل يأتي بلفظ معه، وبعضه يأتي بغير لفظ، والحقيقة، ومحصول الحديث: أن العمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

---

(١) ينظر: شرح العوامل المئة: ٨٥ .

(٢) ينظر: السابق: ٨٥ .

(٣) ينظر: المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء للباحث: هاني محمد عبد الرازق القزاز ٢٠٧/٢، رسالة ماجستير، فى كلية اللغة العربية بالمنصورة .

(٤) ينظر: مقدمة العوامل المئة: ٥: ٦ .

أي أنه نتيجة لما تعارفت عليه الجماعة اللغوية، واتخذته منهاجاً لتعبيرها، والإبانة عما في نفسها، وإنما قالوا " لفظي، ومعنوي " لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ، أو اشتمال المعنى على لفظ " [١] أي أن الوحدات اللغوية داخل التركيب هي التي يعمل بعضها في بعض [٢] .

(١) أي إن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية .

(٢) ينظر: الخصائص: ١٠٩/١ .

المطلب الثاني

الحروف عملها، واختصاصها

اختص الله تعالى هذه اللغة الشريفة بحروف المعاني، حيث لم تحظ لغة من اللغات بهذه الميزة [١] .

والحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط[٢].

فقولهم: (تدل على معنى في غيرها) يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء؛ لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء، وكلمة (فقط) يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه، فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر، وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط. فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقم أقم معه، فقد دلت من على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى إن الشرطية، فلذلك زيد في الحد كلمة (فقط) ليخرج به هذا القسم[٣].

وعلامته:

وينقسم الحرف من حيث نوع الكلمة الداخل عليها إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل [٤] .

---

(١) ينظر: تعريف الحرف وعلامته من كتاب شرح ابن عقيل .
(٢) ينظر: الجني الداني: ٢٠ .
(٣) ينظر: السابق: ٢١ .
(٤) ينظر: السابق: ٢٥ .

والحرف من حيث العمل قسمان: عامل، وغير عامل، فالعامل من الحروف هو ما أثر فيما دخل عليه رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً، وغير العامل بخلافه، ويسمى المهمل (١) .

ويشرح أبو الحسن الوراق معنى الحرف العامل، مبيناً علة عمل الحروف العاملة، وكيفية اختلافها في ذلك فيقول: " إن العامل من الحروف ما لزم الاسم، والفعل، ولم يكن كجزء منه، ألا ترى أنها تحدث في الاسم النكرة تعريفاً، والتعريف قد يصح في النكرات لمواطآت المخاطبين، فدل أنه ليس لها زيادة حكم الاسم؛ لأنها إنما تدخل لتعيينه، ومن ذلك (السين، وسوف) تعين الأفعال التي كان منها يحتمل الحال، والاستقبال، وإنما عينت بهما ذات الفعل الذي كان يصح أن يفهم تخصيصه بغيرهما، وكذلك (قد) إنما هي لتوقع ذات الفعل فلم تدل على أكثر ما تحتمله نفس الفعل، فجرت مجرى بعض حروفه، فلهذا لم تعمل شيئاً، وفارقت سائر العوامل، وإنما وجب أن يكون ما دخل على الاسم مرة، وعلى الفعل مرة لا يعمل شيئاً؛ لأن الأفعال نوع مخالف لنوع الأسماء، فيجب أن يكون عاملها مختلفاً، فإذا اتفق دخول الحرف عليها، ولم يختص أحدهما دون الآخر لم يجز أن يعمل فيها؛ لأن ذلك يؤدي أن يصير ما يعمل فيها شيئاً واحداً، وقد بينا أن اختلاف نوعيهما يوجب اختلاف عواملهما فلهذا لم يعمل هذا النوع من الحروف (٢) أهـ .

ومعنى ذلك كما ذكر النحويون في تقسيمهم الحرف إلى مختص، ومشترك، أن المختص بالاسم من الحروف إما أن يتنزل فيه منزلة الجزء أولا، فإن تنزل فيه منزلة الجزء لم يعمل كلام التعريف، وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل، لأنه ما لازم شيئاً، ولم يكن كالجزء منه فأثر فيه غالباً، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر؛ لأنه العمل المخصوص بالاسم، ولا يعمل الرفع، ولا النصب

(١) ينظر: السابق: ٢٦ .
(٢) ينظر: علل النحو ٢١٧/١ .

إلا لشبهه بما يعملها كإنّ، وأخواتها، فإنها نصبت الاسم، ورفعت الخبر لشبهها بالفعل في أوجه [١] فلولا شبه الفعل لكان حقها أن تجر؛ لأنه الأصل، وقد جروا بلعل في لغة عقيل منبهة على الأصل .

وأن المختص من الفعل هو أيضاً إما أن يتنزل منه منزلة الجزء، أولا، فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل، كحرف التنفيس، وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، ولا يعمل النصب إلا لشبهه بما يعمله كـ (أن) المصدرية، وأخواتها، فإنها لما شابهت نواصب الاسم نصبت، ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم. وقد حكى بعض العرب الجزم بأن، ولن .

وأما المشترك فحقه ألا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف هذا الأصل أحرف منها (ما) الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل ليس، وأهملها بنو تميم على الأصل[٢].

ثم إن العامل من الحروف قسمان، قسم يعمل عملاً وأحداً، وقسم يعمل عملين [٣]. فأما القسم الذي يعمل عملاً واحداً، فأربعة أنواع، **النوع الأول**: منها حروف تجر الاسم فقط لا غير، وهي تسعة عشر حرفاً، وهذا النوع، هو الأكبر دوراناً في الكلام، وأكثر عدداً من غيره، وتسمى هذه الحروف التسعة عشر حروف الخفض، وحروف الجر، وهي من علامات الاسم التي يتميز بها عن قسيميه الفعل، والحرف، وهذه الحروف هي الباء، ومن، وإلى، وفي، وعن، وواو القسم، وباء القسم، وتاء القسم، واللام، ورب، وواوه، وعلى، والكاف، ومذ، ومنذ، وحتى، وحاشا، وعدا، وخلا، ولهذه الأحرف معان تأتي في الكلام .

---

(١) من هذه الأوجه: شبهها بالماضى لفظا فى البناء على الفتح، وفى كونها ثلاثية فأكثر .
(٢) ينظر: الجني الداني: ٢٥ .
(٣) ينظر: السابق: ٢٥، وتسهيل نيل الأماني بشرح عوامل الجرجاني: ١٠٧ .

والنوع الثاني: حروف تنصب الاسم الذي بعدها فقط، أي ولم تنصب، أو ترفع غيره، وهي سبعة أحرف منقسمة على ثلاثة أقسام، القسم الأول: الواو التي بمعنى (مع)، وهي تنصب الاسم على أنه المفعول معه، والقسم الثاني: إلا، وهي من أدوات الاستثناء، فتنصب الاسم الذي بعدها، وهو المستثنى بها إذا كان الكلام السابق تاماً، والقسم الثالث: حروف النداء، والمذكور منها خمسة أحرف، وهي: يا، وأيا، وهيا، وأي . والهمزة[١] ... وهذا النوع من الحروف هو موضوع البحث وسيأتي الحديث عنه مفصلاً .

والنوع الثالث: الحروف التي تنصب الفعل المضارع لفظاً إن كان معرباً، ومحلاً إن كان مبنياً، وهي أربعة أحرف عند الجمهور، وهي (أن) بفتح الهمزة، وسكون النون المصدرية، والثاني (لن)، والثالث (كي)، والرابع (إذن) .

والنوع الرابع: الحروف التي تجزم الفعل المضارع لفظاً، أو محلاً، كما تقدم في نصب (أن)، أو ما يجزم الماضي أيضاً محلاً، وهو (إنْ)، وهي ستة أحرف (إن) الشرطية، و(لم)، و(لما)، ولام الأمر، و(لا) المستعملة في النهي[٢].

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط خلافاً للفراء[٣] في قوله: إن (لولا) ترفع الاسم الذي يليها في نحو: لولا زيد لأكرمتك[٤]، ومذهب البصريين أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء [٥] .

---

(١) ينظر: الجني الداني: ٢٥، وشرح العوامل المائة: ١٨٧، وتسهيل نيل الأماني بشرح عوامل الجرجاني: ١٤.

(٢) ينظر: الجني الداني، وتسهيل نيل الأماني بشرح عوامل الجرجاني: ٥ – ١٨ .

(٣) ينظر: الجني الداني: ٢٥.

(٤) ليس فى معانى القرآن، وينظر: الجني الداني: ٢٥.

(٥) ينظر: السابق.

وأما القسم الذي يعمل عملين فهو قسم واحد ينصب، ويرفع، وهو نوعان:

إما حروف تنصب الاسم الذي هو في الأصل مبتدأ فيسمى اسماً لها، وترفع الخبر الذي هو في الأصل خبر المبتدأ، أي ترفع خبر المبتدأ بأن تحدث رفعاً غير الرفع الذي كان فيه فيسمى خبراً لها فهي من العوامل الناسخة لحكم المبتدأ، أو الخبر التي هي ثلاثة أقسام، (إن) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها ، وتسمي الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر: الحروف المشبهة؛ لأنها أشبهت الماضي لفظاً في البناء على الفتح، وفي كونها ثلاثية فأكثر، وأشبهته معنى، لكونها بمعنى أكدت، وشبهت، واستدركت، وتمنيت وترجيت، وهي ستة أحرف، وعدها بعضهم سبعة بزيادة (عسى) في لغة، فهي حينئذ حرف، ولا يكون اسمها إلا ضميراً تقول: عساه زيد، وعدها بعضهم خمسة بإسقاط (أن) المفتوحة الهمزة، لأنها فرع المكسورة الهمزة، وهذه الأحرف هي: إن بكسر الهمزة، وأن بفتحها، وفتح النون المشددة فيهما، وكأن، ولكن، وليت، ولعل [١] .

وإما حروف ترفع الاسم الذي هو في الأصل مبتدأ، أي ترفع المبتدأ فيسمى اسماً لها وتنصب الخبر الذي هو في الأصل خبر المبتدأ فيسمى خبراً لها، فهي من العوامل الناسخة لحكم المبتدأ، والخبر، وهما كلمتان فقط، هما (ما)، و (لا) النافيتان [٢] .

وقد عد النحاة الحروف العاملة من العوامل اللفظية؛ لأنها تعرف بالجنان وتتلفظ باللسان .

وفيما يأتي الحديث بالتفصيل عن النوع الثاني من الحروف التي تعمل عملاً واحداً، وهي الحروف الناصبة للاسم الذي بعدها فقط، ولم تنصب، أو ترفع غيره.

---

(١) ينظر: السابق، وتسهيل نيل الأماني بشرح عوامل الجرجاني ٥ – ١٨ .

(٢) ينظر: الجني الداني: ٢٥، وتسهيل نيل الأماني بشرح عوامل الجرجاني ٥ – ١٨ .

المبحث الأول

الواو التي بمعنى مع

مما تجدر الإشارة إليه، أن استخدام الواو للعطف فى اللغة العربية هو الأكثر فى الاستعمال، والأقرب إلى الذهن، وأما استخدام الواو بمعنى (مع) فإنما هو أمر يكاد يكون منحصرا فى أساليب خاصة[١].

وهذه الواو ينتصب الاسم الذي بعدها على أنه مفعول معه، وذلك إذا كان قبلها فعل نحو: سرت والنيل، أو بمعنى فعل نحو: ما شأنك وزيداً؛ لأن المعنى ما تصنع، وما تلابس، ولابد في الواو التي بمعنى مع من معنى الملابسة، والتي لمطلق الجمع قد تخلو من ذلك [٢] .

قال المرادي: " الواو حرف يكون عاملاً، وغير عامل، فالعامل قسمان: جار، وناصب فالجار، واو القسم، وواو رب، والناصب: واو مع تنصب المفعول معه عند قوم [٣] .

أصل هذه الواو:

اختلف النحويون في ذلك فمذهب الجمهور، والأخفش[٤]، والسيرافي، والفارسي[٥]، وابن جني[٦]، والشلوبين، وابن عصفور[٧]، وابن الضائع[٨] أن أصل

---

(١) ينظر: أبو الحسن الأبذى، د/ عبد الهادى أحمد فراج، بحث منشور فى مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد العاشر: ٢١٤.
(٢) ينظر: الكليات ١/١٤٨٥ .
(٣) ينظر: الجني الوافر: ١٥٣ .
(٤) ينظر: الارتشاف ٢/١٤٨٥.
(٥) ينظر: المسائل البصريات ١/٢٣٠ – ٢٣١.
(٦) ينظر: الخصائص ٢/٢٨٣ .
(٧) ينظر: شرح الجمل ٢/١٥٧.
(٨) ينظر: الارتشاف ٢/١٤٨٥.

هذه الواو العطف، ويلزم في المفعول معه أن يصح عطفه على ما قبله .

وفي البديع: " جلست والسارية "، وهذا غير جائز عند الجمهور . قال الأخفش: " ولا أقول: ضحكت وطلوع الشمس، حيث لا يصح فيه العطف؛ لأن الطلوع لا يكون منه ضحك " وأجاز: جاء البرد والطيالسة[١]. يريدون أنهما جاءا معا.

وذهب ابن خروف، وتبعه ابن مالك[٢] إلى أن العرب تستعمل هذه الحروف في مواضع لا يصح فيها العطف لفظاً، ومعنى كقولهم: استوى الماء والخشبة وما زالت أسير والنيل، وقوله:

فَكَانَ وَإِيّاهَا كَحَرَّانِ ... [٣]

والثاني: استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار ومنه قولهم: أنت أعلم ومالك، أي: أنت أعلم مع مالك كيف تدبره [٤] .

وإذا كان أصل هذه الواو واو العطف لم يجز الجمع بينها وبين واو العطف؛ لأنه لا يجتمع حرفان لمعنى [٥] .

---

(١) جمع طيلس وطيلسان: وهو ضرب من الأكيسة.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٠ – ٢٥١.

(٣) هذا جزء بيت من الطويل، وتمامه:

فكان وإياها كحران لم يفق .·. عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا

وهو لكعب بن جعيل فى: الأصول: ٢١١/١، وشرح أبيات الجمل: ٣٣٧، والحلل: ٣٦٦، ومن مواضعه: الكتاب: ٢٩٨/١، والجمل للزجاجى: ٣١٧، وشرح التسهيل: ٢٥١/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٤٨٥/٢.

(٥) ينظر: السابق ١٤٩٤/٢.

الفرق بين هذه الواو، وواو العطف:

قال ابن يعيش: " الفرق بين العطف بالواو وهذا البـاب أنّ الـواو التـي للعطف تُوجِب الاشتراكَ في الفعل، وليس كذلك الواوُ التي بمعنـى "مَـعَ"؛ لأنّهـا توجب المصاحبةَ ..." (١).

وقال ابن الصائغ: " والفرق بين هذه الواو، وواو العطف: أن هذه الـواو تؤذن بتمكن المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى فإن كان الأول على معنى الفاعل فالثاني على معنى الفاعل، والواو التي بمعنـى مع ليست كذلك، إذ الأول فاعل، والثاني مفعول " (٢) .

أى أن واو مع تؤذن بمعنى المصاحبة فقط، أى: مصـاحبة مـا بعـدها لمعمول الفعل السابق، أى مقارنته له فى الزمان، سواء اشتركا فى الحكم، مثـل: جئت وزيداً، أو لم يشتركا، مثل: استوى الماء والخشبة، وبذلك فارقت واو العطف التى توجب الشركة بين المتعاطفين فى المعنى معاً، فإن كان الأول علـى معنـى الفاعل فالثانى على معنى الفاعل، وإن كان الأول على معنى المفعول فالثانى مثله، ولا تقتضى المقارنة فى الزمان، وإن وجدت فى نحو: كل رجل وضيعته(٣).

تعريف المفعول معه:

عرفنا فيما تقدم أن الواو التي بمعنى مع ينتصب الاسم الذي بعدها علـى المفعول معه، وقد عرف النحويون المفعول معه: بأنه الاسم الفضلة التالي لـواو مسبوقة بجملة ذات فعل أو ما يشبهه للبيان عن مصاحبة الفعل، ومقارنتـه لـه،

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) اللمحة فى شرح الملحة ٣٧٠/١.

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريرى: ١٨٧، والمفعول معه فى القرآن الكريم بين الوجود والعدم، د/ فتحى أحمد عبد العال، مجلة كلية اللغة العربية بجرجا، العدد ١٥: ٢٢٧/١.

وذلك نحو: سرت والنيل، واستوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة[١].

يلاحظ في تعريف المفعول معه أنه عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون اسماً، **والثاني:** أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة[٢]، **والثالث:** أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه [٣]، كالأمثلة السابقة، ومنه أيضاً قول الله – ﷻ –: ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ﴾، فـ (شركاءكم) مفعول معه؛ لاستيفائه الشروط الثلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على " أمركم "؛ لأنه حينئذ شريك له في معناه، فيكون التقدير: أجمعوا أمركم، وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأن (أجمع)

---

(١) ينظر: نزع الخافض فى الدرس النحوي: ٢٥٣/١.

(٢) قال الصيمرى: " ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول، كما جاز حذف اللام من المفعول له" . التبصرة والتذكرة: ٢٥٦/١.

(٣) فليس من المفعول معه قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ∴ عار عليك إذا فعلت عظيم

فقوله "وتأتي مثله" ليس مفعولا معه، وإن كان بعده واو بمعنى مع أي: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله؛ لأنه ليس باسم، ولا نحو: بعتك الدار بأثاثها، وبعتك العبد بثيابه؛ لأن هذه الأسماء، وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو، ولا نحو: مزجت عسلاً وماء.

وقول الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً ∴ حتى غدت همالة عيناها

وقول الآخر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً ∴ وزججن الحواجب والعيونا

لأن الواو ليست بمعنى (مع) فيهن، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل، وهو مزجت. وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة، والتقدير: وسقيتها ماء، وكحلن العيونا، فحذف الفعل، والفاعل وبقي المفعول. ينظر: الارتشاف: ١٤٩٠.

إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول: أجمعت أمري، ولا تقوم أجمعت شركائي[١].

واختلف النحويون في تقدير المفعول معه، فتارة يقدرونه بمع، وتارة بالباء فيقولون: التقدير: مع النيل، ومع الخشبة، أو بالنيل، وبالخشبة، ومع الطيالسة أو بالطيالسة [٢]، ولأجل هذين التقديرين سماه سيبويه[٣] مفعولاً معه، ومفعولاً به .

علام انتصب الاسم الذي بعد الواو:

انبنى على الاختلاف في تقدير المفعول معه أهو بالباء، أو بمع اختلاف في علة نصب هذا الاسم الذي بعد الواو، وهم في ذلك فريقان:

الفريق الأول: يرى أنه انتصب على نزع حرف الجر، وقد صرح بذلك ابن السراج حيث قال في باب المفعول معه: " وهذا الباب، والباب الذي قبله، أعني باب المفعول له، والمفعول معه، كان حقهما ألا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما " [٤] أهـ

وتبعه الحيدرة اليمني إذ يقول في هذا المقام: " وهذا أصل مستمر في كل مجرور سقط منه الجار، فإنه ينصب، ويتعدى إليه الفعل بنفسه " [٥] اهـ.

وقد يحتج لهذا الرأي بتوجيه الأخفش في قوله تعالى: ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾[٦] حيث قال: " فيجوز في العربية أن

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٠٩/١ .
(٢) ينظر: نزع الخافض: ٢٥٣/١.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/١.
(٤) ينظر: الأصول: ٢٠٩/١.
(٥) ينظر: كشف المشكل: ٤٥٠/١.
(٦) من الآية [١٠٢] سورة: التوبة .

تكون " بآخر " كما تقول: استوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة، وخلطت الماء واللبن أي: باللبن "[١].

وهذا الاحتجاج غير مقبول عند النحويين من وجهين [٢]:

الأول: أن الأخفش لم يبين هل نابت الواو هنا عن الباء على حد نيابة حروف المعاني بعضها عن بعض، على حد ما ذهب إليه جماعة، أو أنها عوض منها ؟

الآخر: أن تقدير الباء لا يطرد في كل موضع يكون فيه الاسم مفعولاً معه. ففي نحو: سرت والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وما صنعت وأباك. لا يقدر في ذلك إلا مع .

وأما الفريق الثاني فيقولون بأن الاسم الذي بعد الواو انتصب على نزع (مع)، وإقامة الواو مقامها؛ لكونها بمعناها وظيفياً، وانتقل الإعراب إلى الاسم الذي بعد الواو؛ ولعدم إمكانية ظهور الإعراب على الواو، كما قيل ذلك في نيابة إلا مناب (غير) في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٣] .

ونقل هذا الرأي عن الأخفش، وإليه ذهب ابن جني، وابن باشاذ، والشنتريني، والحيدرة، ونسبه أبو حيان إلى معظم الكوفيين [٤] .

وضعف هذا الرأي الزبيدي، ووصفه بأنه دعوى لا دليل عليها، وعلل ذلك بأن الأصل عدم النيابة فضلاً أن يكون النائب اسماً، والمنوب عنه حرفاً، ثم إنه لو

---

(١) معانى القرآن: ٥٦٤/٢، ونزع الخافض: ٢٥٣/١.
(٢) ينظر: نزع الخافض: ٢٥٣/١.
(٣) من الآية [٢٢] سورة: الأنبياء .
(٤) ينظر: اللمع: ١١٥، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٠٩/٢، وتلقيح الألباب: ٧٦، وكشف المشكل: ٤٤٧/١، والارتشاف: ١٤٨٥، ونزع الخافض: ٢٥٣/١.

كان الأمر كما قال هؤلاء لكان النصب في: كل رجل وضيعته، مطرداً وليس كذلك [١] .

مما سبق يتضح بطلان الادعاء بأن الأصل في المفعول معه النصب على نزع الخافض، أو النصب على نزع مع، وإقامة الواو مقامها، وانتقال الإعراب إلى ما بعدها أما تقدير النحويين المفعول معه تارة بمع، وتارة بالباء فهو لتفسير المعنى لا لبيان أصل التركيب، ولذلك حد أبو حيان المفعول معه بقوله: " هو الاسم التالي واواً يجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع " [٢] فقوله: "يجعله بنفسها" أي: ليس بالنيابة عن مع، وقوله " في المعنى " أي: ليس في أصل التركيب[٣].

لِمَ حذفت (مع)، وأقيمت الواو مقامها ؟ ولم كانت الواو أولى من غيرها ؟

حذفت (مع)، وأقيمت الواو مقامها توسعاً في كلامهم طلباً للتخفيف، والاختصار، وإنما كانت الواو أولى من غيرها لتقارب معناهما؛ لأن معنى مع المصاحبة، ومعنى الواو الجمع، والاجتماع مصاحبة، فلما كانت الواو في معنى مع كانت أولى من غيرها، ولم توضع الفاء موضع (مع)؛ لأنها – وإن كانت للعطف – عارية عن معنى الجمع؛ لكونها للتعقيب بلا مهلة، فلا تناسب معنى المعية، فلهذا أقيمت الواو مقام (مع) دون الفاء [٤] .

الفرق بين الرفع والنصب هنا:

يشرح أبو البقاء الفرق في ذلك فيقول: " والفرق بين الرفع، والنصب هنا أنك إذا رفعت كان الاسم الثاني كالأول في نسبة الفعل إليه، وإذا نصبت كان الفعل

---

(١) ينظر: ائتلاف النصرة: ٣٦ .
(٢) الارتشاف: ١٤٨٣ .
(٣) ينظر: نزع الخافض: ٢٥٤/١ .
(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٨٤، ١٨٥، واللباب ٢٧٩/١، وشرح العوامل المائة: ١٨٨ .

للأول، ولكن تبعاً للثاني. مثاله: اذهب أنت وزيداً، إذا رفعت كنت آمراً لهما بالذهاب، وإن نصبت كنت آمراً للمخاطب دون زيد حتى لو لم يذهب زيد لم يلزم المخاطب الذهاب، وإنما يلزمه متابعة زيد في الذهاب، وتقول كنت أنا وزيد أخوين، إذا رفعت ثنيت الخبر، وإذا نصبت لم تجز المسألة، لأنك لو صرحت بمع لم تجز التثنية كقولك: كنت مع زيد أخوين " [١] .

شرط انتصاب المفعول معه:

يشترط لانتصاب الاسم الواقع بعد الواو وعلى المفعول معه أن يكون بعد تمام الكلام[٢]، وأن يتقدمه فعل أو ما يشبه الفعل[٣]، وأجاز الصيمري[٤] أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز كل رجل وضيعته.

وزعم قوم أنه لا يكون إلا مع الفعل اللازم؛ لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: ضربتك وزيداً، على أنه مفعول معه [٥] .

قال الكفوى: " شرط باب المفعول معه أن يكون فعله لازماً حتى يكون ما بعد الواو على تقدير العطف مرفوعاً فيكون العدول إلى النصب لكونه نصباً على المصاحبة فإن العطف لا يدل إلا على أن ما بعد الواو شارك ما قبلها في ملابسة معنى العامل لكل منهما والنصب كما يدل عليه يدل أيضاً على أن ملابسته لهما في زمان واحد " [٦].

---

(١) ينظر: اللباب: ٢٧٩/١ .
(٢) ينظر: الارتشاف : ١٤٨٣.
(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٥٧/١ – ٢٥٩.
(٤) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٣.
(٥) ينظر: السابق: ١٤٨٣.
(٦) الكليات: ١١٧.

وفي كونه بعد (كان) الناقصة خلاف، فذهب قوم إلى أنه لا يكون بعد (كان)؛ لأنه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو[١]، وذهب الجمهور إلى جواز ذلك، لأن الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدل على معنى سوى الزمان[٢]، وقد قال الشاعر:

يَكُونَ وَإِيّاهَا مَثَلاً بَعْدِي[٣]

وقال الآخر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ[٤]

واختار هذا الرأي أبو حيان[٥].

عامل النصب في المفعول معه:

اختلف النحويون في الناصب للمفعول معه على خمسة أقوال:

الأول: ذهب جمهور البصريين، وطائفة من الكوفيين[٦] أن الناصب له ما سبقه من فعل، أو شبهه، وذلك؛ لأن الأصل في نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، مع الخشبة، إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعاً في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه، ونظروه بمسألة النصب بعد " إلا " فانتصب

---

(١) ينظر: الارتشاف : ١٤٨٤.

(٢) ينظر: الهمع: ١٧٧/٢.

(٣) عجز بيت من الطويل، صدره: فآليت لا أنفك أحدو قصيدة
ــ وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى: شرح أشعار الهذليين: ٢١٩/١، والدرر: ٢٠١/١، والمقاصد النحوية: ٢٩٥/١، وبلا نسبة فى: تذكرة النحاة: ٤٤.

(٤) صدر بيت من الوافر، عجزه: مكان الكليتين من الطحال
ــ وهو لشعبة بن قمير فى: نوادر أبى زيد: ١٤١، وللأقرع بن معاذ فى: سمط الآلى: ٩١٤، ومن مواضعه: الكتاب: ١٩٨/١، وشرح المفصل: ٤٨/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٤.

(٦) ينظر: أسرار العربية: ١٨٣، والانصاف: ٢٤٩/١، والتصريح: ٥٣٠/١.

الاسم بعد الواو كما انتصب بعد " إلا " .

الثانى: ذهب أكثر الكوفيين [١] إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو: زيد عندك؛ لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله [٢] كـ " قام زيد وعمرو " فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف .

<u>ويبطل هذا الرأى بما يأتى:</u>

١- أن الخلاف عامل معنوى، والمعانى لم يثبت النصب بها مجردة من الألفاظ، فلا ينبغى العدول عن العامل اللفظى إلى المعنوى إلا اضطرارا.

٢- أن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز: ما قام زيدٌ بل عمراً، بنصب عمرو وذلك لا يجوز [٣] .

الثالث: ذهب أبو إسحاق الزجاج[٤] إلى أن الناصب له فعل محذوف بعد الواو، والتقدير في: سرت والنيل، سرت ولا بست النيل، فيكون حينئذ مفعولا به، وذلك لأن الفعل لا يعمل في المفعول، وبينهما الواو .

وهذا الذي ذكره الزجاج غير صحيح؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدي إلى المفعول بنفسه، وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجر، أو غيره عمل بتوسطه،

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) أي لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء استوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمرو . فقد خالف الثاني الأول فانتصبت على الخلاف .

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١٨٥، وشرح المفصل: ٤٩/٢، والمفعول معه فى القرآن الكريم بين الوجود والعدم (جرجا) العدد ١٥: ٢٣٤/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٨٣، والانصاف: ٢٤٩، والارتشاف: ١٤٨٤.

ألا ترى أنك تقول: أكرمت زيداً وعمراً فتنصب عمراً بـ (أكرمت)، كما تنصب (زيداً) به، ولم تمنع الواو من وقوع (أكرمت) على ما بعدها، فكذلك ههنا(١).

الرابع: نسب إلى الجرجاني(٢) القول بأن ناصب المفعول معه الواو نفسها، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه .

وهو ظاهر ما نص عليه فى كتابه العوامل المائة، حيث ذكر سبعة أحرف تنصب الاسم الذى بعدها فقط، منها الواو بمعنى(مع)، نحو: استوى الماء والخشبة(٣).

<u>وقد رد النحويون رأى الجرجانى بما يلى:</u>

أنه لو كان كذلك لا تصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها، وبأنه لا نظير لها؛ إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل (٤) .

قال الشيخ خالد الأزهرى: " وليس لهذه الواو عمل؛ لأنها فى المعنى عاطفة، وليس للعواطف عمل ... " (٥) .

والتحقيق أن الجرجانى يوافق جمهور البصريين القائلين بأن ناصب المفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وقد نص على ذلك فى كتابه المقتصد فقال: " اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيدا، فإن (زيدا) ينتصب بالفعل الذى هو صنعت بوساطة الواو " (٦).

---

(١) ينظر: المقتصد: ٦٥٩/١ – ٦٦١، وأسرار العربية: ١٨٣، واللباب: ٢٨٠/١.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٨٣، والتسهيل: ٩٩..
(٣) ينظر: الجمل: ٢٠، والعوامل المائة: ١٨٧ .
(٤) ينظر: التصريح: ٥٣١/١، وشرح ابن الناظم: ٢٠٦.
(٥) ينظر: التصريح: ٥٣١/١.
(٦) ينظر: المقتصد: ٦٥٩/١.

وأما ما ذكره فى كتابيه الجمل، والعوامل المائة من نسبة العمل إلى الواو فإنما هو من طريق المسامحة؛ لأن النصب حاصل بوساطة الواو.

الخامس: ذهب الأخفش، وبعض الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف؛ لأنها وقعت موقع (مع)، وهى منصوبة على الظرفية، وأقيمت الواو مقامها، ثم انتصب الاسم الذى بعدها على حد انتصاب (مع)، وأخذ حكمها فى كونه منصوبا بنفسه دون واسطة [١] .

<u>وهذا الرأى مردود من وجهين:</u>

أحدهما: أن الاسم الذى بعد الواو ليس ظرفا حتى يصح نصبه على الظرفية.

الآخر: أن (مع) ظرف، والواو قائمة مقامها فى المعنى، فلا يوجد فى اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفا [٢] .

ومذهب سيبويه[٣] أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه، واسم الإشارة، والظرف، والجار والمجرور، والمخبر به، ولهذا لم ينصب بـ " لك " في قوله " هذا لك وأباك " وفي: " حسبك وزيداً درهم " وأجازه أبو علي، وغيره[٤]، محتجاً بقول الشاعر:

هَذَا رِدَائِي مَطْوِيّاً وَسِرْبَالاً ... [٥]

---

(١) ينظر: اللباب: ٢٨٠/١، وشرح المفصل: ٢٤٩، والارتشاف: ١٤٨٤.

(٢) ينظر: اللباب: ٢٨٠/١ – ٢٨١، وشرح المفصل: ٤٩/٢، والمفعول معه فى القرآن الكريم بين الوجود والعدم: ٢٣٣/١ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٠٧/١، والارتشاف: ١٤٨٤ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٨/٢، والارتشاف : ١٤٨٤.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره: لا تحبسنك أثوابى فقد جمعت

ـــ وهو بلا نسبة فى: شرح التسهيل: ٢٤٨/٢، ٢٦٣، والأشباه والنظائر: ٧٦/١، والدرر: ١٥٤/٣، والهمع: ١٧٧/٢.

فأجاز أن يكون قوله: "سربالا" العامل فيه " هذا "، والصحيح أن العامل فيه قوله " مطوياً "، وفاقا لمذهب سيبويه [١] .

هل يجوز تقديم المنصوب (المفعول معه) هنا على الناصب ؟

مذهب جمهور النحويين [٢] أن المفعول معه لا يتقدم على عامله فلا يقال: والنيل سرت، ولا يتوسط نحو: سار والنيل زيد، لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة، فكما لا يجوز تقديم المعطوف، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا .

واختار أبو الفتح بن جني في الخصائص[٣] جواز التوسط نحو: جاء والطيالسةَ البرد، وجعل منه قول الشاعر:

جَمَعْتَ وَفُحْشَاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً ∴ ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمَرْعَوِي[٤]

وقول الآخر:

أُكَنِّيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ∴ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا [٥]

على رواية من نصب (السوءة)، و (اللقب) .

وقد رد النحويون [٦] ما ذهب إليه ابن جني في البيتين السابقين؛ لإمكان

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٩٦/٢، وشرح التسهيل: ٢٤٥/٢.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٨٣/٢ .

(٤) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفى فى: الأمالى لأبى على القالى: ٦٨/١، وشرح عمدة الحافظ: ٦٣٧، والدرر: ٤٨٢/١، والمقاصد النحوية: ٨٦/٣.

(٥) البيت من البسيط، وهو لرجل من بنى فزارة فى: ديوان الحماسة للمرزوقى: ١١٤٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٩٧/٢، والمقاصد الشافية: ٣٢٦/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٩٨/٢، وشرح التسهيل: ٢٥٣/٢، والتصريح: ٥٣٢/١ .

جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي، ومعطوفها [١] .

هل يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه ؟

لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف، ولا بغيره، فلا يقال: قام زيد، واليوم عمراً، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة، ومعطوفها؛ لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فمنعوا الفصل بينهما [٢].

هل يكون المفعول معه جملة ؟

ذهب صدر الأفاضل إلى أن المفعول معه يكون جملة، وخرج عليه قولهم: جاء زيد والشمسُ طالعةٌ، وفر من جعلها حالاً؛ لأنها تنحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل، ولا مفعول، ولا هي مؤكدة .

وأجيب: بأنها مؤولة بالحال السببية، أي: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل تؤول بمنكر، أو نحوه [٣].

حالات الاسم الواقع بعد الواو (أقسام المفعول معه):

للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات بالنسبة إلى العطف، والمفعول معه:

الحالة الأولى: ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب على المفعول معه، وذلك شيئان :

---

(١) أما الأول فمخرج على أن " فحشا " معطوف على " غيبة "، وقدم عليه للضرورة وهذا ظاهر، وأما الثاني فعلى أن يكون أصله: " ولا ألقبه اللقب "، وأسوء السوءة " ثم حذف ناصب " السوءة " كما حذف ناصب العيون من قوله: " وزججن الحواجب والعيونا " ثم قدم العاطف، ومعمول الفعل محذوف، والتقدير: وكحلن العيونا. ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٣/٢.

(٢) ينظر: الهمع: ١٨٠/٢.

(٣) ينظر: السابق.

أحدهما: ألا يتقدم الواو إلا مفرد نحو: أنت ورأيك، وكل رجل، وضيعته، والرجال وأعضاؤها، والنساء وأعجازها . وهذا مذهب الجمهور .

وخالف الصيمري فذهب إلى أنه يجوز فيه النصب بلا تأويل .

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثاني جزأيها، والتقدير: كل رجل كائن وضيعته .

فصار في المسألة ثلاثة مذاهب، الصحيح وجوب الرفع بلا تأويل، وهو قول الجمهور .

وثانيهما: أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك: أنت أعلم ومالك، فالعطف فيه لازم؛ لعدم فعل، وما يعمل عمله . واختلفوا . فقيل: (ومالك) معطوف على (أنت) .

وهناك رأي ثالث يقول: ما قبل: ومالك مبتدأ مقدر، والتقدير: أنت أعلم، وأنت ومالك، وتكون الواو سدت مسد الخبر [١] .

ونسب العلم إلى المال على سبيل المجاز، والمعنى: أنت أعلم بمالك، والواو للمصاحبة. وقال ابن طاهر: هو معطوف على (أعلم)، والأصل: بمالك، فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورفعت ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى الباء متعلقة بأعلم [٢] .

ومما يجب فيه العطف، ولا يجوز فيه النصب نحو قولهم: أنت أعلم وعبد الله، فجوزوا أن يكون (وعبد الله) معطوفاً على (أنت)، و (أعلم) خبر عنهما توسط بين المتعاطفين، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر جوازاً، والتقدير: أنت أعلم بعبد الله، وعبد الله أعلم بك، أو محذوف الخبر وجوباً، والواو بمعنى (مع) عطف

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/٣٠٠، والارتشاف: ١٤٨٦.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٧.

بها في اللفظ؛ لوقوعه موقع المجرور بمع [١].

الحالة الثانية: ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه العطف: وهو أن يتقدم الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل . وقبل الواو ضمير متصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: ما صنعت وأباك، ومالك وزيداً، وما شأنك وزيداً، فهذا عند البصريين يتعين فيه النصب على المفعول معه، ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة [٢] .

وزاد ابن هشام قولهم: مات زيد وطلوع الشمس، لعدم صحة المعنى مع العطف [٣] .

ويجرى هذا فى كل موضع لا يتصور فيه العطف، مثل: ما زلت أسير والنيل، واستوى الماء والخشبة؛ إذ التشريك هنا ممتنع[٤] .

وذهب الكسائي إلى أنه إذا وقعت (ما بال)، و(ما شأن) على اسم مضمر ثم عطف عليه باسم ظاهر، كان الوجه في المعطوف النصب، والخفض جائز، ووافقه ابن خروف [٥] .

واختلف النحويون في الناصب في الجملة الاسمية، في نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وزيداً، فقيل: بكان مضمرة قبل الجار، أو بمصدر (لابس)، والتقدير: ما كان لك وزيداً، وما شأنك وزيداً، أو مالك، وملابسة زيداً، وما شأنك وملابسة زيداً، وكلا التقدير نص عليهما سيبويه في الكتاب[٦]، ووافق الأستاذ أبو علي

---

(١) ينظر: السابق .
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٧/٢، والارتشاف: ١٤٨٧، والمساعد: ٥٤٢/١ .
(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢٤٣/٢ .
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٢٧/٣، ٣٢٨ .
(٥) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٧، وشرح التسهيل: ٢٥٧/٢ .
(٦) ينظر: ٣٠٩/١.

ظاهر قول سيبويه في تقدير المصدر أولاً، ثم خالف، وقال: هو تقدير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه: مالك تلتبس وزيداً[١].

وذهب السيرافي، وابن طاهر، وابن خروف إلى أن المقدر فعل، وهو (لابس)؛ لأن المصدر لا يعمل مقدراً [٢] .

وهو مردود لأن هذا التقدير، وتقدير المصدر مخرجه عن أن يكون مفعولاً معه، وتعين أن يكون مفعولاً به .

الحالة الثالثة: ما ترجح فيه العطف مع جواز النصب، وهو أن يكون المجرور في الصورة السابقة اسماً ظاهراً، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو: ما شأن عبد الله وزيد، وما أنت وزيد، فيترجح العطف بجر زيد في الأول، ورفعه في الثاني؛ لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف. ويجوز فيه النصب على المفعول به، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب[٣].

ورد بالسماع، فقد حكى سيبويه عن العرب: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد [٤] .

قال سيبويه: " كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً، لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث [٥] .

---

(١) ينظر: التوطئة: ٣٤٤، والارتشاف: ١٤٨٨.
(٢) ينظر: التسهيل: ٩٩، والارتشاف: ١٤٨٨ .
(٣) ينظر: الهمع: ١٨١/٢ .
(٤) ينظر: الكتاب: ١٥٣/١ .
(٥) ينظر: الكتاب: ١٥٣/١ .

وأنشد [١]:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفِ ∴ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ [٢]

وأنشد [٣] أيضاً:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي ∴ لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا [٤]

فهذا، ونحوه عند سيبويه منصوب على المفعول معه، والعامل فيه " كان " مقدرة [٥] .

واختلف في (كان) المقدرة فمذهب الفارسي أنها التامة، وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وأبي عمرو بن بقي فتكون كيف في موضع نصب على الحال، وأما (ما) فلا تكون حالاً .

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأسامة بن الحارث الهذلى فى: شرح أشعار الهذليين: ١٢٨٩/٣، والكتاب: ٣٠٣/١، والدرر: ١٥٧/٣، وشرح المفصل: ٥٢/٢ .

(٣) ينظر: الكتاب: ١٥٤/١ .

(٤) البيت من الكامل، وهو للراعى بن عبيد بن حصين، ينظر البيت فى: الكتاب: ٣٠٥/١، والمقرب: ١٦٠/١ .

(٥) واختلف في تقدير سيبويه مع " ما " كنت، ومع " كيف " تكون، أهو مقصود أم لا، فزعم السيرافي أنه غير مقصود، ولو عكس لجاز .
ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح كل منهما الماضي والمستقبل، وتابعه ابن طاهر، وابن ولاد على المبرد، وقال إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار، ولا ينكر إلا ما يثبت ما ستقر دون مالم يقع، وليست لمجرد الاستفهام، وأما (كيف) فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون إذا وقع كذا أي على أي حال لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل .
ينظر: الارتشاف: ١٤٨٨، والهمع: ١٨١/٢ .

وقيل: هي مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال [١] .

والصحيح أن " كان " ناقصة، و " كيف " و " ما " في موضع نصب خبرها، والتقدير على أي حال تكون، أو كنت مع زيد، وهو مذهب ابن خروف، واختاره أبو حيان، والشيخ خالد الأزهري [٢] .

الحالة الرابعة: ما يترجح فيه النصب على المعية مع جواز العطف، وذلك أن يجتمع شروط العطف، لكن يخاف منه فوات معنى المعية نحو: لا تغتذ بالسمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع، أي مع اللبن، ومع الشبع، لأن النصب يبين مراد المتكلم من المعية، والعطف لا يبينه [٣] .

ومما يترجح فيه النصب أيضاً إذا كان في العطف تكلف من جهة المعنى نحو قوله:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ ∴ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ[٤]

فإن العطف، وإن حسن من حيث اللفظ، لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى؛ لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك، وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم، وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود [٥] .

فإن كان الفعل لا يصلح للتسلط على تالي الواو امتنع العطف عند الجمهور، وجاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل الصالح نحو قوله :

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٩.
(٢) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٩، والتصريح: ٥٣٤/١ .
(٣) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٩، والهمع: ١٨٢/٢ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) وظاهر كلام أبي البقاء أن النصب هنا واجب، وتبعه الشيخ خالد الأزهري. ينظر: التصريح: ٥٣٤/١.

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾[١] فـ " الإيمان " مفعول معه، أو مفعول بـ " اعتقدوا " مقدراً . وإذا لم يصلح تقدير الفعل بعد الواو، ولا كون الواو بمعنى مع تعين الإضمار، وامتنع المفعول معه أيضاً، كقوله:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمَاً ∴ وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[٢]

فلأن (زججن) غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لـ " مع " فيقدر (كحلن)، وذهب جماعة منهم أبو عبيدة، والأصمعي، وأبو محمد اليزيدي، والمازني، والمبرد إلى جواز العطف على الأول بتضمن العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين، واختاره الجرمي وقال: يجوز في العطف مالا يجوز في الإفراد [٣] .

وذهب الفراء[٤]، والفارسي، وجماعة من الكوفيين، والبصريين إلى أن ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب؛ لتعذر عطفه على ما قبله، فيصير من عطف الجمل [٥] .

الحالة الخامسة: ما يجوز فيه العطف، والمفعول معه على السواء، وذلك إذا أُكد ضمير الرفع المتصل نحو: ما صنعت وأباك، ونحو: رأسه والحائط أي (خل) أو (دع)، وشأنك والحج، أي: عليك بمعنى الزم، وامرأ ونفسه، أي (دع)،

---

(١) من الآية (٩) سورة الحشر.

(٢) البيت من الوافر، وهو للراعى النميرى فى ديوانه: ٢٦٩، وشرح عمدة الحافظ: ٦٣٥، وشرح ابن الناظم: ٢٠٦، وأوضح المسالك: ٢٤٧/٢، وتذكرة النحاة: ٦١٧، ومن مواضعه: الخصائص: ٤٣٢/٢، والزاهر فى معانى كلمات الناس: ٥١/١، والإنصاف: ٦١٠.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٠.

(٤) ينظر: معانى القرآن: ١٢١/١، ١٢٣/٣ .

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٤٩١ .

وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعية في ذلك، والعطف جائزان، والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف؛ لاحتماله مع ذلك التقدم، والتأخر(١).

الحالة السادسة: امتناعهما: أى العطف، والمفعول معه كقوله:

عَلَفْتُهَا تِبْنَاً وَمَاءً بَارِدَاً ∴ حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا(٢)

وقوله:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمَاً ∴ وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا(٣)

أما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج؛ لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها.

وأما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الأول؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف، وانتفاء فائدة الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب، فلا فائدة في الإعلام بذلك.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو، وهو " ماء " في البيت الأول، و " العيون " في البيت الثاني على أنه مفعول به، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور، أي علفتها تبنا، وسقيتها ماء، وزججن

---

(١) ينظر: الهمع: ١٨٣/٢ .

(٢) البيت من الرجز، وينظر: البيت بلا نسبة في: الإنصاف: ٦١٢، وأوضح المسالك: ٢٤٥/٢، والدرر: ٤١٣/٢، وشرح الحماسة للمرزوقى: ١١٤٧، وشرح شذور الذهب: ٢٤٠.

(٣) سبق تخريجه .

الحواجب وكحلن العيون. هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما[١]، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، وأبو عبيدة، والأصمعي[٢] إلى أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما معًا انصبابة واحدة، فيؤول: (زججن) بـ: (حسن) بتشديد السين؛ لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب، فيقال: حسن العيون والحواجب. ويؤول علفتها بـ: أنلتها؛ لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء، فيقال: أنلتها تبنًا وماء، فهو من باب التضمين.

واحتج الأولون القائلون بالحذف أنه لو كان التضمين لجاز علفتها ماء وتبنًا، كما ساغ علفتها تبنًا وماء، وبأن ذلك غير سائغ.

وأجيب: بأن ما منعوه مسموع من العرب، كقوله:

لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ[٣]

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي ؟ والأكثرون على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام[٤].

مطابقة ما بعد المفعول معه لما قبل الواو:

إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال طابق ما قبله نحو: كان زيد وعمراً متفقين، وجاء البرد والطيالسة شديداً، وأجاز الأخفش، واختاره ابن مالك عدم المطابقة لما قبل الواو بأن تأتي نحو: كان زيد وعمراً متفقين وجاء

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٤٨٩، والتصريح: ٥٣٦/١.

(٢) ينظر: السابق .

(٣) عجز بيت من الطويل، صدره: أعمر بن هند ما ترى رأى صرمة
وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه: ٤٧، والمقاصد النحوية: ١٨١/٤، والتصريح: ٥٣٦/١، وخزانة الأدب: ١٤٠/٣.

(٤) ينظر: التصريح: ٥٣٦/١.

البرد والطيالسة شديدين [١] .

ومنع المطابقة ابن كيسان، وأيده أبو حيان قائلاً: " وإياه نختار؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب " [٢].

المفعول معه بين السماع والقياس:

ذهب قوم من النحويين إلى أن المفعول معه مقصور على السماع، ولا يتعداه إلى القياس، وذلك؛ لأن الواو حرف غير عامل كـ (إلا) الاستثنائية، فقد وصل الفعل بواسطتهما إلى ما بعدهما فنصبه، فكما لا يقاس على (إلا) غير في الاستثناء، كذلك يقتصر في هذا الباب على ما سمع، ولأن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما، وعملهما غير مقيس، فيقتصر فيه على السماع[٣].

وذهب أكثر البصريين إلى أن المفعول معه مقيس في كل شئ، قال أبو البركات الأنباري: " من النحويين من يجرى فيه القياس، ومنهم من يقصره على السماع، والأكثرون على الأول " [٤].

واختار هذا الرأى المرادى حيث قال: " وهذا الباب مقيس على الأصح"[٥]، وذهب الأستاذ أبو على[٦] إلى أنه إذا كان العطف نصا على معنى (مع)، وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب، نحو: قام زيد وعمرو، فهذا لا يقال بالنصب إلا إن سمع، ومنه:

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٥، والمساعد: ٥٤٦/١، والهمع: ١٨٣/٢ .
(٢) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٠.
(٣) ينظر: المفصل: ٨٦، والمقاصد الشافية: ٣١٨/٣ – ٣١٩.
(٤) أسرار العربية: ١٨٥.
(٥) توضيح المقاصد: ٦٤٣/٢.
(٦) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٣.

..... تَبْكِى عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا[١]

أى: مع القمر، فإذا كان العطف ليس بنص فى المعنى، نحو: استوى الماء والخشبة، أو كان مجازا، نحو: مشيت والنيل، فينبغى أن يكون الخلاف فى هذا: أقياس هو أم لا ؟

وقال ابن هشام الخضراوي: " اختلف القياسيون فقيل: ينقاس في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازًا، وقيل: قياس في المجاز سماع في العطف الحقيقي " [٢].

وذهب الجرمي، والمبرد[٣]، والسيرافي[٤] إلى أنه مقيس في كل ما كان فيه الثاني مؤثرًا فى الأول، وكان الأول سببًا له، نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة.

ومذهب الفارسي[٥] عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف فلا يجيز: جلست والسارية، ولا جلست وطلوع الشمس، ولا قام زيدٌ وعمرا، وإن كان قد سمع فيما هو بمعناه إلا أنه لا يقيس، وعلى هذا أكثر النحاة.

والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة.

---

(١) عجز بيت من البسيط، صدره: والشمس طالعة ليست بكاسفة
ومن مواضعه: الزاهر فى معانى كلمات الناس: ٢٤٩/١، وتهذيب اللغة (ك س ف)، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٦/٤، ولسان العرب (ك س ف).

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٤.

(٣) ينظر: الكامل: ١/ ٣٣٣، ٣٣٤.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٥.

(٥) ينظر: المسائل البصريات: ٧٠١، ٧٠٢ .

ما يشبه المفعول معه:

مما يشبه المفعول معه، وهو عند سيبويه[١] مفعول به المنصوب بعد (حسبك) و(كفيك)، وأخواتهما نحو قول العرب: حسبك وزيداً درهم، وكفيك وزيداً درهم .

وزعم الزمخشري[٢] أن (وزيداً) مفعول معه [٣] .

قال سيبويه: " قالوا: حسبك وزيداً درهم لما كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل كأنه قال: حسبك وبحسب أخاك درهم، وكذلك كفيك " أهـ[٤] .

فلم يجعله سيبويه مفعولاً معه، بل أضمر ناصبا، الناصب فيه فعل يدل على إضماره معنى " حسبك " وهو في كفيك وزيداً درهم أوضح؛ لأنه مصدر للفعل المضمر أي (ويكفي)، وأما قول العرب: ويله وأباه، وويلا له وأخاه، فليس (وأخاه، وأباه) مفعولا معه، بل انتصب على معنى الفعل الذي نصبه، والتقدير: ألزمه الله ويله وأباه، فهو معطوف على مفعول: ألزم .

وأما ويلٌ له وأباه، فويل مرفوع بالابتداء، وفيه معنى: ألزمه الله ويلا، فجعل دليلاً على فعل يوافقه معنى، ونصب (أباه) على المفعول به، والتقدير: أُلزم ويلٌ له، وألزم الله الويل أباه [٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣١٠/١ .
(٢) ينظر: المفصل: ٥٧ .
(٣) ينظر: الهمع: ١٨٤/٢ .
(٤) الكتاب: ٣١٠/١ .
(٥) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٢، ١٤٩٣ .

ذهب أبو الحسن الأخفش[١] إلى أنه لا يجوز الإخبار بالمفعول معه، وصححه ابن عصفور[٢]، وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك[٣]، وبه أخذ أبو الحسن بن الضائع[٤]، فيقال في: جاء البرد والطيالسة: الذي جاء البرد، وإياها الطيالسة. والجائي البرد وإياها الطيالسة[٥].

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٨/٢، والارتشاف: ١٠٦٥ .
(٢) ينظر: شرح الجمل: ٥٠٨/٢.
(٣) ينظر: الارتشاف: ١٠٦٥ .
(٤) ينظر: شرح الجمل: ٢٨٧/٢ رسالة.
(٥) ينظر: الارتشاف: ١٠٦٥ .

المبحث الثاني
إلا الاستثنائية

الثاني من الحروف القاصر عملها على نصب الاسم الذي بعدها (إلا) الاستثنائية [١] .

ولدراسة هذا الحرف، لابد من الوقوف على الأحكام التى تتعلق به من خلال باب الاستثناء وفيما يأتي: تعريفه، وبيان أركانه، وأنواعه، وبعض الأحكام التي تتعلق به .

تعريف الاستثناء:

الاستثناء فى اللغة: مأخوذ من الثنى، وهو الصرف؛ لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه[٢].

وفى الاصطلاح: هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها تحـ:اً، أو تقديراً من مذكور، أو متروك بشرط الفائدة[٣]. نحو: جاء القوم إلا زيداً .

وأدوات الاستثناء كثيرة [٤] أشهرها (إلا)، وهي أم الباب، وهي حرف

---

(١) وقد تكون (إلا) صفة بمعنى (غير) نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فإلا فيه ليست للاستثناء، وإنما هي بمعنى (غير) فهي صفة لـ " آلهة " ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف .
ومذهب الجمهور أن (إلا) لا تكون عاطفة بمعنى الواو خلافاً للأخفش، والكوفيين ولا تكون زائدة خلافاً للأصمعي، وابن جني في زعمهما ذلك . ينظر: الارتشاف: ١٤٩٨ .

(٢) ينظر: اللسان (ث ن ى).

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٤/٢.

(٤) للاستثناء أدوات ثمان، وهي أربعة أقسام: الأول: حرفان، وهما إلا عند جميع النحويين، وحاشا عند سيبويه، وأكثر البصريين، والراجح أنها فعل، والثاني: فعلان، وهما "ليس" عند الجمهور، و "لا يكون"، والثالث: مترددان بين الحرفية، والفعلية تستعملان تارة حرفين، وتارة فعلين، وهما "خلا" عند جميع النحويين، و "عدا" عند غير سيبويه، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية، والرابع اسمان، وهما "غير" و"سوى" بلغاتها. ينظر: التصريح: ٥٣٧/١ – ٥٣٨.

عند جميع النحويين [١] .

وإنما كان أصل الاستثناء بـ (إلا)؛ لأنه لا يخرج عن معناه، ولا يفيد غيره، وأما سواها مما يستثنى به، فيخرج عن الاستثناء لمعان تدخله، فصار في الحكم زائدا على حكم (إلا)، فوجب أن يكون فرعا في الباب، إذ زاد حكمه على ما يقتضيه حكم الباب ... وإنما استثني ببقية الأدوات على طريق التشبيه بـ (إلا)، وحملا عليها؛ لأن الأصل فيه غير ذلك [٢].

أركانه:

أركان الاستثناء ثلاثة: ١- المستثنى منه ٢- أداة الاستثناء ٣- المستثنى، فالمستثنى منه في المثال المتقدم: القوم، وأداة الاستثناء (إلا)، والمستثنى (زيداً)[٣].

أنواع الاستثناء:

<u>الاستثناء ثلاثة أنواع هي:</u>

١- **الاستثناء المتصل**، وهو المراد بقولهم في التعريف (تحقيقاً)، وهو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه [٤]، وله حالتان:

أ- أن يكون تاماً موجباً، والمراد بالتام: ما ذكره فيه المستثنى منه، والمراد بالموجب: ما خلا من النفي أو شبهه[٥]، نحو: نجح الطلاب إلا طالباً[٦].

---

(١) ينظر: السابق .
(٢) ينظر: علل النحو: ٤٠٠/١، ٤٠١، والاستثناء فى ديوان أمية بن أبى الصلت: ٣٨٥٥/١، د/ جلال حسن زائد، مجلة كلية أصول الدين والدعوة، العدد ٣٠ .
(٣) ينظر: الأجوبة الجلية: ١٢٩/٢ .
(٤) ينظر: السابق: ١٣٠/٢، والتصريح: ٥٣٧/١.
(٥) المراد بشبه النفي: النهي والاستفهام .
(٦) ينظر: الأجوبة الجلية: ١٣٠/٢ .

ب- أن يكون تاماً غير موجب نحو: ما جاء القوم إلا زيداً، وما نجح الطلاب إلا طالباً وهل نجح الطلاب إلا طالباً ؟، ونحو: لا تسأل أحداً إلا علياً، لأن الاستفهام، والنهي شبيهان بالنفي [١] .

واختلف النحويون في الاستثناء المتصل: هل يندرج المستثنى في الاسم المستثنى منه أو لا ؟

فمذهب سيبويه[٢]، وجمهور البصريين أن المستثنى لم يندرج في الاسم المستثنى منه، ولا في حكمه [٣] .

ومذهب الكسائي [٤] أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه، وهو مسكوت عنه، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد يحتمل أنه قام، وأنه لم يقم .

ومذهب الفراء[٥] أن (زيداً) لم يخرج من القوم، وإنما أخرجت (إلا) وصف زيد من وصف القوم؛ لأن القوم واجب لهم القيام، وزيد منفي عنه القيام .

وقد اشترط النحاة الفائدة في الاستثناء لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد فلا يقال: جاء القوم إلا رجلاً، ولا قام رجال إلا زيداً؛ لعدم الفائدة فإن أفاد جاز[٦]. نحو: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[٧]،

---

(١) ينظر: السابق، والتصريح: ٥٣٨/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣١٠/٢ .

(٣) فإذا قيل: جاء القوم إلا زيداً، فزيد من جنس القوم، وليس منهم، وغير داخل في حكمهم . ينظر: الارتشاف: ١٤٩٧.

(٤) ينظر: السابق، وشرح الجمل: ٢٥٣/٢ .

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١٨٩/١، والارتشاف: ١٤٩٧.

(٦) ينظر: الهمع: ١٨٥/٢.

(٧) من الآية [١٤] سورة: العنكبوت .

والفائدة حاصلة في النفي؛ للعموم نحو: ما جاء أحد إلا رجلاً أو إلا زيداً .

ولا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تخصص نحو: قام القوم إلا رجلا، فإن تخصصت جاز نحو: قام القوم إلا رجلاً منهم(١).

٢- **الاستثناء المنقطع:** وهو المراد بقولهم في التعريف (تقديراً) وهو: ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، وله حالتان أيضاً:

الأولى: أن يكون تاماً موجباً نحو: سافر الطلاب إلا المدرسين .

الثانية: أن يكون تاماً غير موجب نحو: ما سافر الطلاب إلا المدرسين، وهل سافر الطلاب إلا المدرسين(٢).

وذكر الفراء(٣) من الاستثناء المنقطع ما فاق ما قبله مع اتحاد الجنس نحو قوله: له علي ألف إلا ألفين. قال أبو حيان: " ويحتاج مثل هذا التركيب إلى سماع العرب " (٤) .

والاستثناء المنقطع مقدر بـ (لكن) عند البصريين من حيث المعنى(٥)، قال سيبويه: هذا باب ما لا يكون إلا على معنى: ولكن، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (٦) أى: ولكن من رحم " (٧).

---

(١) ينظر: الهمع: ١٨٥/٢.
(٢) ينظر: الأجوبة الجلية: ١٣٠/٢، والتصريح: ٥٤٦/١.
(٣) ينظر: معانى القرآن: ٢٨/٢، الارتشاف: ١٤٩٧.
(٤) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٧.
(٥) ينظر: السابق: ١٥٠٠.
(٦) من الآية [٤٣] سورة هود.
(٧) الكتاب: ٣٢٥/٢.

وزعم بعض النحويين، ومنهم أبو الحجاج بن يسعون أن (إلا) في الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها كلاما مستأنفاً(١).

٣- **الاستثناء المفرغ:** وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، ولا يقع إلا في كلام منفي نحو: ما جاء إلا طالب (٢) .

وحكمه أن الاسم الواقع بعد (إلا) معرب بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها، كقولك: ما قام إلا زيد، وما أكرمت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد. فـ (زيد) الأول مرفوع بـ (قام)، والثانى منصوب بـ (أكرمت)، والثالث مجرور بالباء.

والتفريغ يكون في جميع المعمولات من مفعول به وغيره إلا المصدر المؤكد، ولذلك تؤول قوله تعالى: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (٣) .

وفي الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز مطلقاً نحو: مر بي عشرة إلا واحداً، فإذا قيل: مر بي رجال إلا واحداً لم يجز، وهو مذهب الأخفش (٤)، وأختاره ابن الضائع (٥) .

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٥٠٠.

(٢) ولا يترك المستثنى منه ويفرغ عامله لما بعد إلا دون نهي، أو نفي، صريح، أو مؤول، فالنهي كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقِّ ﴾ والنفي الصريح كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾، ويدخل في النفي المؤول الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾، والشرط الذي فيه معنى النهي كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ ﴾ أي: لا يول أحد دبره إلا في هذه الحالة، ومن النفي المؤول قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾. ينظر: الارتشاف: ١٥٠٢، ١٥٠٣.

(٣) من الآية [٣٢] سورة: الجاثية .

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٤٩٩.

(٥) ينظر: السابق.

الثاني: المنع مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور [١] .

الثالث: التفصيل بين أن يكون المستثنى عقداً فلا يجوز نحو قوله: عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد فيجوز، نحو له عندي عشرة دراهم إلا اثنين[٢] .

واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي، فلا يجوز على القولين: عندي عشرة إلا ستة، ولا على الأول: عندي عشرة إلا خمسة، وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين [٣] .

ووافقهم ابن خروف[٤] واستدل بقوله تعالى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا* نِصْفَهُ﴾[٥] حيث إن القليل هو المستثنى، وليس معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل، والمعنى: قم نصف الليل وأقل منه وأكثر منه، واختار هذا الرأي، وصححه ابن مالك [٦] .

---

(١) ينظر: شرح الجمل: ٢/٢٥١، ٢٥٢، والارتشاف: ١٤٩٩.
(٢) ينظر: السابق.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٩٧.
(٤) ينظر: السابق.
(٥) من الآية [٢ – ٣] سورة: المزمل .
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٩٧.

حكم المستثنى الواقع بعد إلا:

إن كان الاستثناء تاماً موجباً وجب نصب المستثنى الواقع بعد (إلا) سواء أكان متصلاً نحو: قام القوم إلا زيداً، وأكرمت القوم إلا علياً، ومررت بالقوم إلا علياً – أم منقطعاً – نحو: جاء القوم إلا حماراً، وضربت القوم إلا حماراً، ومررت بالقوم إلا حماراً [١] .

وإن كان الاستثناء تاماً غير موجب، والاستثناء متصلاً فيجوز فيه وجهان: أحدهما: نصبه على الاستثناء .

وهو عربى جيد، وقد قرئ به فى قوله تعالى:﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[٢] ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾[٣].

والآخر: اتباعه بما قبله في الإعراب، والمختار الإتباع، والمشهور عند البصريين أنه بدل من متبوعه بدل بعض من كل للمشاكلة، وذلك نحو: ما قام أحد إلا زيدٌ، وإلا زيداً، وهل قام أحد إلا عمرو، وإلا عمراً، وما مررت بأحد إلا علي، وإلا علياً .

وإذا تعذر الإبدال على اللفظ لمانع أبدل على الموضع نحو: "لا إله إلا الله" ونحو: ما فيها أحد إلا زيدٌ، برفعهما، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به بالنصب [٤] .

قال سيبويه: " هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه، وذلك قولك ما أتاني أحد إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيد، وما رأيت أحدا إلا

---

(١) ينظر: التصريح .
(٢) من الآية [٦٦] سورة: النساء، وينظر القراءة بالنصب فى: حجة القراءات: ٢٠٦/١ .
(٣) من الآية [٨١] سورة: هود، وينظر القراءة بنصب (امرأتك) فى: الإتحاف: ٢٥٩.
(٤) ينظر: المرجع السابق .

زيدا جعلت المستثنى بدلا من الأول " [١].

وقال ابن يعيش: " وإنّما كان البدل هو الوجهَ، لأن البدل والنصبَ في الاستثناء من حيثُ هو إخراجٌ واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكَلةِ ما بعدَ "إلّا" لما قبلها، فكان أوْلى " [٢].

وذهب الكوفيون إلى أنه معطوف، و " إلا " عندهم حرف عطف، وينكرون كونه بدلا، لأنه موجب وما قبله منفي فهو مخالف لما قبله، والمخالفة لا تكون في البدل .

وأجيب على ذلك: بأن المخالفة واقعة في بدل البعض، لأن ما بعد " إلا " مخالف لما قبلها، والتوابع تتخالف في النفي، والإثبات، ومن ذلك النعت في نحو: مررت برجل لا كريم، ولا لبيب، والبدل في قولك: مررت برجل لا زيد، ولا عمرو، فجملة (مررت برجل) – في المثالين – موجبة، وما بعدها نفي [٣] .

وإنما وجب أن ينصب المستثنى الموجب نحو: جاءني القوم إلا زيداً، ولم يجز البدل منه كما جاز في النفي نحو: ما جاءني أحد إلا زيدٌ [٤] ؟

الجواب عن ذلك أن البدل في الموجب مستحيل، وذلك؛ لأن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، وإذا قدرنا المعنى على هذا صار اللفظ جاءني إلا زيد؛ لأنه يوجب مجيء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد، وليس يستحيل هذا في النفي؛ لأنه إذا قيل: ما جاءني أحد إلا زيد، فالكلام مستقيم؛ لأنه يجوز أن ينفي

---

(١) الكتاب: ٣١١/٢ .
(٢) شرح المفصل: ٥٩/٢ .
(٣) ينظر: التصريح: ٥٤٢/١، والأجوبة الجلية: ١٣٣/٢.
(٤) ينظر: علل النحو: ٣٩٥/١.

مجيء العالم سوى مجيء زيد، فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب[١].

أما إن كان الاستثناء منقطعاً في كلام تام غير موجب فيتعين نصب المستثنى عند جمهور العرب نحو: ما جاء أحد إلا حماراً، وما مررت بأحد إلا حماراً .

وأما بنو تميم فيجيزون الإتباع على البدل أيضاً نحو: ما قام القوم إلا حمارٌ وما مررت بأحد إلا حمار .

وشرط جواز الإبدال عند بني تميم أن يكون العامل يمكن تسليطه على المستثنى كما في الأمثلة السابقة .

ومما أمكن فيه تسليط العامل على المستثنى، والحجازيون يوجبون فيه النصب؛ لأنه لا يصح الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه [٢]، والنصب عليه قراءة السبعة، في قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [٣]، بنصب " اتباع "، وتميم ترجحه، وتجيز الإتباع، ويقرأون " إلا اتباعُ الظن " [٤] بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ، لأنه معرفة موجبة، و (من) الزائدة لا تعمل فيها [٥] .

فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيد إلا ما ضر، لأنه لا يقال: زاد النقص، ولا نفع

---

(١) أما المستثنى في النفي فقيل: يرتفع على البدل، ويجوز النصب على الاستثناء. ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٦/٢ .

(٢) ينظر: التصريح: ٥٤٠/١.

(٣) من الآية [٥٧] سورة النساء.

(٤) ينظر قراءة النصب والرفع فى: كشف المشكل: ٢١١/١.

(٥) ينظر: التصريح: ٥٤٧/١.

الضر . والنصب هو الأرجح عند تميم[١] وإن توفر شرط جواز الإبدال [٢] .

هذا في الاستثناء المنقطع إذا كان الكلام تاماً غير موجب، أما إذا كان الاستثناء منقطعاً وكان الكلام تاماً موجباً فإنه يجب نصب المستثنى عند جميع العرب نحو: جاء القوم إلا حماراً، كما تقدم .

قال الشيخ خالد الأزهري: " واعلم أن الاستثناء مأخوذ من الثني، وهو الصرف: فكان حقيقة في المتصل؛ لأنه يخرج الكلام عن عموم يقتضيه سياقه . وكان مجازاً في المنقطع؛ لعدم الإخراج، والصرف .

وقال بعضهم: الاستثناء مأخوذ من التثنية، وهي المضاعفة إذ به يصير الكلام نفياً ثم إثباتاً، أو بالعكس .

---

(١) ينظر: السابق .

(٢) وإذا عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه أو أحد نواسخه التي هي مصدرة بنفي حقيقي أتبع الضمير جوازاً، وصاحبه اختياراً، نحو: ما أحد يقول ذلك إلا زيد، وما حسبت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، ومما يلحق بالنفي قولهم: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد . فيجوز أن يكون زيد " بدل " من الضمير في " يقول " عند ابن خروف، ومنعه السيرافي وصححه أبو حيان .
فلو أريد بـ (أقل) التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض، فأجاز السيرافي أن يكون بدلاً من الضمير في يقول، ومنعه ابن خروف وأوجب النصب في إلا زيداً، وهذا هو الأظهر، ويجوز في هذه المسائل كلها النصب على الاستثناء .
ولو عاد الضمير بعد المستثنى نحو: ما أحد إلا زيداً يقول ذلك، لم يكن فيه إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز الرفع بدلاً من الضمير المتأخر في " يقول "، ولو كان المستثنى منه غير مبتدأ، ولا معمول لأحد نواسخه فلا يجوز إتباع الضمير. فلو كان المبتدأ، أو معمول أحد نواسخه ضمير الشأن لم يبدل منه، وتعين رفعه على الفاعلية نحو: ما هو يقول ذلك إلا زيدٌ، وما ظننته يقول ذلك إلا زيد . وقد يجعل المستثنى متبوعا، والمستثنى منه تابعاً، حكى يونس عن بعض العرب الموثوق بهم: ما لى إلا أبوك أحد، وما مررت بمثله أحد. ينظر: الارتشاف: ١٥١٣ – ١٥١٦ .

فعلى القول الثاني يكون بين المتصل والمنقطع اشتراك معنوي " [١] .

عامل النصب في المستثنى الواقع بعد إلا:

اختلف النحويون في ناصب الاسم الواقع بعد إلا، وهو المستثنى من المذكور المتصل، والمنقطع الموجب على ثمانية أقوال:

أحدها: أن العامل هو الفعل المتقدم بتوسط " إلا "، وذلك؛ لأن هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل، إلا أنه قوي بـ " إلا " فتعدي إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشبة، فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك ههنا، ونسب هذا القول إلى البصريين[٢] وهو مذهب السيرافي[٣]، والفارسي[٤]، وابن الباذش[٥].

الثاني: أن العامل فعل محذوف من معنى " إلا " تقديره: استثنى، ونقل عن المبرد والزجاج من البصريين [٦] .

وهذا المذهب فاسد من وجوه [٧]:

الأول: أنه لو كان الأمر كما زعم؛ لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع، والجر في النفي على البدل، نحو: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ .

---

(١) ينظر: شرح العوامل المائة: ١٩٥ .
(٢) ينظر: الكتاب: ٣١٠/٢، وأسرار العربية: ٢٠١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٧/٢، والتصريح: ٥٤١/١.
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٠٥/١.
(٥) ينظر: التصريح: ٥٤١/١.
(٦) ينظر: أسرار العربية: ٢٠١، والجنى الدانى: ٥١٧، والتصريح: ٥٤١/١.
(٧) ينظر: أسرار العربية: ٢٠٢.

الثاني: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني " قائماً " بمعنى نفيت زيداً، ولم يجز ذلك فكذلك ههنا .

الثالث: يبطل بنصب " غير " على الاستثناء في قولهم: قام القوم غير زيد، وفاسد أن يكون " غير " منصوب بنفسه؛ لأن الشيء لا يعمل في نفسه، وفاسد أن يقال: إنه منصوب بتقدير " إلا " لأنه لو قدرت " إلا " لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد " وهذا فاسد .

الرابع: أنه ليس تقدير " إلا " بأستثنى أولى من تقديرها بتخلف، أو امتنع ونحوهما مما يرفع .

الخامس: أنه إذا أعمل معنى "إلا" كان الكلام جملتين، وإذا أُعمل الفعل بتقوية "إلا" كان الكلام جملة واحدة، والكلام متى كان جملة واحدة، كان أولى من تقدير جملتين .

القول الثالث: في ناصب الاسم الواقع بعد " إلا ": أن العامل فيه هو نفس " إلا " وحدها، وهو ظاهر ما نص عليه الجرجانى فى كتابه العوامل المائة، وبالرجوع إلى كتابه المقتصد تبين أن مذهبه هو مذهب جمهور البصريين القائلين بأن ناصب الاسم الواقع بعد (إلا) هو ما تقدمه من فعل أو شبهه بوساطة (إلا) حيث قال: " والمستثنى منصوب، ونصبه بالفعل الذى قبله بوساطة إلا، فإذا قلت: خرج القوم، لم يكن الفعل بنافذ إلى شئ، فإذا أتيت بـ (إلا) أو صله إلى زيد، وكان فيه هذا المعنى الذى هو إخراجه من جملتهم ... " [(١)].

وإليه ذهب ابن مالك[(٢)]، وزعم أنه مذهب سيبويه، والمبرد [(٣)].

---

(١) المقتصد: ٦٩٩/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٩/٢.

(٣) ينظر: السابق، والجنى الدانى: ٥١٦.

واستدل ابن مالك على صحة ما ذهب إليه بأن العامل من الحروف في الاسم على ضربين، قياسي، واستحساني، فالقياسي ما اختص بالاسم، ولم يكن كجزء منه، و(إلا) كذلك فيجب لها العمل كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرغٍ، ومعمول، فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو: ما قام إلا زيد، وجوازاً، إن كان التفريغ مقدراً نحو: ما قام أحد إلا زيد، فإنه في تقدير: ما قام إلا زيد؛ لأن (أحد) مبدل منه، والمبدل منه غالباً في حكم الساقط .

ويرى ابن مالك أن دخول " إلا " على الفعل ليس مانعاً من اختصاصها بالاسم؛ لأن كل فعل دخلت عليه مؤول باسم، ولذا قالوا: نشدتك الله إلا فعلت . معناه: ما أسألك إلا فعلك (١) .

الرابع: أن ناصب المستثنى الفعل المتقدم بغير واسطة " إلا "، وإليه ذهب ابن خروف (٢).

ورد ابن مالك هذا المذهب؛ لأنه حكم بما لا نظير له، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرها؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه، ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير، فوجب اجتنابه (٣) .

الخامس: أن المستثنى منصوب بتمام الكلام، كما انتصب درهماً بعد عشرين (٤) .

السادس: أنه منصوب بالمخالفة، وحكى عن الكسائي (٥) .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٧٣.
(٢) ينظر: السابق: ٢/٢٧٩، والجنى الدانى: ٥١٧.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٧٣.
(٤) ينظر: الارتشاف: ١٥١٤، والتصريح: ١/٥٤١.
(٥) ينظر: السابق.

السابع: أن " إلا " مركبة من "إنّ" و "لا" ثم خففت "إن"، وأدغمت في اللام، فإذا نصبت كان بـ "إن"، وإذا رفعت كان بـ " لا "، ونقل هذا القول عن الفراء(١).

وهذا المذهب فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أنه مبني على ادعاء التركيب، ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه .

الثاني: أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله؛ لأن المعنى قد تغير معه، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم.

الثالث: أنه لو صح التركيب من " لا " و " إن " المخففة لم يلزم نصب ما ولي (إلا) في موضع ما، ولكان غير النصب به أولى، كما كان قبل التركيب، بل اللائق به بعد التركيب امتناع النصب لازدياد الضعف بالتركيب .

الرابع: أنه لو صح التركيب، وكون المنصوب منصوباً بعد (إلا) بـ " إن " المخففة على حد نصبه بـ " إنّ " لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصراً عليه كما لا يتم بعد " إنّ "؛ لأن العامل المنقوص لا ينتقض عمله (٢) .

الثامن: أن المستثنى منصوب بـ " أنَّ " بفتح الهمزة، وتشديد النون محذوفة هي وخبرها، والتقدير: إلا زيداً لم يقم، ونسب إلى الكسائي (٣).

وهذا المذهب في غاية الضعف؛ لأنه مبني على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه، ولا حاجة إليه، ولأنه لو كانت " أنّ " مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصراً عليه كما لا يتم إذا ذكرت؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله (٤) .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٧٩.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٧٣.
(٣) ينظر: الارتشاف: ١٥١٤، والتصريح: ١/٥٤١ .
(٤) ينظر: السابق.

وقد استبعد المرادى الآراء السابقة، واستظهر منها الأول، والثالث، أن الناصب ما قبل (إلا) من فعل أو غيره بتعدية (إلا)، أو أن (إلا) هى الناصبة بنفسها(١).

والقول الأول هو الصحيح؛ لقوة ما استدلوا به، أما غيره من الأقوال فضعيفة، وفاسدة، وتفتقر إلى الدليل .

مذهب البصريين والكوفيين في إعراب الاسم الواقع بعد إلا إذا كان الكلام تاماً غير موجب:

ذهب البصريون إلى أنه بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل .

توجيه ما ورد في كلام العرب من رفع المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب:

ورد في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه، ومن ذلك قول الأخطل:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ ∴ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ (٢)

برفع " النؤى "، و " الوتد " على الإبدال من الضمير المستتر في " تغير " والقياس نصبهما؛ لأن الكلام موجب . فحمل " تغير " في إفادة النفي على " لم يبق

---

(١) ينظر: الجنى الدانى: ٥١٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه: ١١٤، وشرح شواهد المعنى ٦٧/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٣٨٠، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٥/٢، وشرح ابن الناظم: ٢١٧ .

والصريمة بالصاد والراء المهملتين ∴ كل رملة انصرمت من معظم الجبل

وخَلَق بفتحتين: بمعنى: بال، و " عاف " بمعنى: دارس، يقال: عفا المنزل إذا درس، وعفته الريح: درسته . يتعدى، ولا يتعدى، والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن " قفل ": حفيرة حول الخباء: تصنع لئلا يدخله المطر و " الوتد " بكسر التاء: الخازوق يدق في الأرض .

على حاله "؛ لأن " تغير "، و " لم يبق " معناهما النفي فهما بمعنى واحد [١] ومنه أيضاً قول الشاعر:

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ ∴ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا الدَّبُورُ [٢]

فإن الكلام فيه تام موجب فكان حق ما بعد (إلا) " الصبا " النصب؛ لكنه جاء مرفوعاً بدليل أن المعطوف " الدبور " مرفوع، فحمل " تغيب " في إفادة النفي على معنى: لم يحضروا، ولذا جاء ما بعد (إلا) مرفوعاً؛ لأن الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب، والإتباع [٣] .

حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه:

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فقط وجب نصبه عند البصريين مطلقاً[٤] سواء أكان متصلاً، أو منقطعاً، وامتنع اتباعه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع كقول الشاعر:

وَمَالِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ∴ وَمَالِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ [٥]

والأصل: مالي إلا آل أحمد، ومالي إلا مذهب الحق، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه .

---

(١) ينظر: التصريح: ٥٤٠/١.

(٢) البيت من الخفيف، ومن مواضعه: شرح الكافية الشافية: ٧١٠/١، وشرح التسهيل: ٢٨١/٢، والدرر: ١٩٤/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٢/٢.

(٤) ينظر: التصريح: ٥٤٩/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو للكميت في: الإنصاف: ٢٧٥، وتخليص الشواهد: ٨٢، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، واللمع: ١٥٢، وشرح قطر الندى: ٢٤٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٦/٢، ومجالس ثعلب: ٦٢ .

وبعض الكوفيين، والبغداديين[١] يجيزون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه غير النصب، وهو الإتباع في المسبوق بالنفي نحو: ما قام إلا زيدٌ أحد "، ويشهد لهم قول سيبويه:

" سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول: " ما لي إلا أبوك ناصر"[٢] بالرفع " ومنه قول حسان [٣]:

لَأَنَّهُمْ لَا يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ∴ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ

بالرفع، وتوجيه ذلك [٤] أن العامل وهو الابتداء في مثال سيبويه " يكن " التامة في البيت فرغ لما بعد " إلا "، وهو " أبوك " في المثال، و" النبيون " في البيت، وأن المؤخر: وهو " ناصر " في المثال، و " شافع " في البيت عام؛ لوقوعه في سياق النفي أريد به خاص[٥]، فصح إبداله من المستثنى منه بدل كل من كل.

منع تقديم المستثنى أول الكلام:

البصريون على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان، أو منفياً فلا يقال: إلا زيداً قام القوم، ولا: إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً، ولا ما إلا زيداً قام القوم؛ لأنه لم يسمع من كلامهم؛ ولأن " إلا " مشبهة بـ " لا " العاطفة، وواو (مع)،

---

(١) ينظر: التصريح: ٥٤٩/١.

(٢) الكتاب: ٣٣٧/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه: ٢٤١، والدرر: ٤٨٨/١، وشرح ابن الناظم: ٢١٨، وشرح التسهيل: ٢٩٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٦٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٠٥/٢ .

(٤) ينظر: التصريح: ٥٤٩/١.

(٥) وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص، ولم يبقوه على عمومه؛ لأن الأعم لا يبدل من الأخص . ينظر: التصريح: ٥٥٠/١.

وهما لا يتقدمان [١]، وأجاز الكوفيون، والزجاج [٢] تقديمه إذا كان الاستثناء تاماً منفياً، واستدلوا بقوله:

خَلَا اللهَ لَا أَرْجُوا سِوَاكَ وَإِنّمَا ∴ أُعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ [٣]

وقالوا: ورد في " خلا " وهي فرع " إلا " فالأصل أولى بذلك .

وصحح القرافى مذهب البصريين، وأيده حيث قال: " والصحيح أنه لا يجوز تقديمه؛ لأن الاسم الواقع بعد (إلا) منصوب عن تمام الكلام ... فهو كالتمييز ينتصب عن تمام الكلام، والتمييز لا يجوز تقديمه لضعف العامل فيه، فكذلك الاستثناء، وهذا فى (إلا)، و (غير)، وأما سائر أدوات الاستثناء فلا يجوز تقديمها حملا على (إلا) ؛ لأن (إلا) هى الأصل " [٤].

حكم المستثنى إذا تقدم على العامل فيه فقط:

إذا تقدم المستثنى على العامل فيه، وتوسط بين جزأي كلام ففي جواز هذه المسألة ثلاثة أقوال: أحدها: المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يقال: القوم إلا زيداً قاموا، ولا: القوم إلا زيداً قائمون: ولا: القوم إلا زيداً في الدار، تشبيهاً بالمفعول معه [٥] .

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٣٥/٢، والانصاف: ٢٧٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٧٠٤/٢.

(٢) ينظر: الهمع: ١٨٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى فى: خزانة الأدب: ٣١٤/٣، وبلا نسبة فى جواهر الأدب: ٣٨٢، والمقاصد النحوية: ١٣٧/٣.

(٤) الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى: ١٣١، ١٣٢، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٥) ينظر: الهمع: ١٩٥/٢.

قال أبو حيان: " وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل أو شبهه " [١] .

والثاني: الجواز مطلقاً، وصححه بعض المغاربة؛ لوروده في كلام العرب[٢].

ومنه قوله:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ ∴ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ[٣]

فالاستثناء من ضمير " باطل "، وباطل " عامل في ذلك الضمير .

والثالث: الجواز مع المتصرف، والمنع في غيره، وعليه الأخفش [٤] واختاره أبو حيان [٥]: لأن السماع إنما ورد بالتقديم في المتصرف فيقتصر عليه، ولا يقدم على غيره إلا بثبت من العرب .

حكم المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه وصفته:

إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه، وصفته نحو: ما فيها أحد إلا أخواك صالح، فالإتباع عند سيبويه، والمبرد [٦] أولى من النصب، ومذهب المازني [٧] اختيار النصب.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٥١٩، والهمع: ١٩٥/٢.

(٢) ينظر: الهمع: ١٩٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه: ١٣٢، ومن مواضعه: أسرار العربية: ٢١، وشرح المفصل: ٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٢/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢.

(٤) ينظر: الهمع: ١٩٥/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٥١٩، والهمع: ١٩٥/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٣٦/٢، والمقتضب: ٣٩٩/٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٤/٢.

وصحح ابن مالك[١] مذهب سيبويه؛ لأن الصفة فضلة، فلا اعتداد بالمقدم عليها؛ ولأن المستثنى في نحو: ما جاء أحد إلا زيد، إنما رجح إتباعه على نصبه؛ لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظاً، ولم تختلف المعنى، فإذا أتبع، وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده، فكان إتباعه متوسطاً أولى من إتباعه غير متوسط .

المواضع التي يكون فيها النصب هو المختار مع أن الكلام غير موجب[٢]:

تبين فيما تقدم أنه إذا كان الاستثناء متصلا تاماً غير موجب جاز فيه وجهان: النصب، والإتباع، والمختار، والأصح هو الإتباع، ولكن وردت مواضع النصب فيها المختار وهي ثلاثة مواضع:

١. إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وتقدم ذكره .

٢. أن يفصل بين المستثنى، والمستثنى منه بفاصل طويل نحو: لم يزرني أحد في أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً .

٣. أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر، فيجب فيه نصب المستثنى، كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليا، فتقول: ما نجحوا إلا علياً .

المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة:

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فإما أن يكون العامل فيها واحداً أولاً، فإن كان العامل فيها واحداً نحو: اهجر بني فلان، وبنى فلان إلا من صلح، كان الاستثناء راجعاً إلى تلك المعمولات، وكذا لو تكرر العامل توكيداً نحو: اهجر بني فلان، واهجر بني فلان إلا من كان صالحاً [٣] .

---

(١) ينظر: السابق.

(٢) ينظر: حاشية شرح ابن عقيل: ١٦٦/٢، والأجوبة الجلية: ١٣٤/٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٥٢١.

فإن اختلف العامل، والمعمول واحد كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾[١] في آية قذف المحصنات ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ..﴾[٢] فمذهب ابن مالك[٣] وصححه السيوطي[٤] أن الحكم كالحكم فيما اتحد فيه العامل، وقال المهاباذي[٥]: لا يكون الاستثناء إلا من الجملة التي تليه: فقوله ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ مستثنى من قوله: ﴿ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ لا غير، وحمله على أنه مستثنى من الجميع خطأ[٦].

حكم المستثنى إذا توسط بين مفردين يصح لكل منهما:

إذا توسط المستثنى بين مفردين بحيث يصح لكل منهما، فالسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر، نحو قوله تعالى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ ﴾ فـ " إلا قليلا " مستثنى من " الليل "، فإن تأخر عنهما فاستثناؤه من الثاني أولى، نحو: غلب مائة مؤمن مائتي كافر إلا اثنين، وسواء أكان الثاني فاعلاً، أو مفعولاً، فإن تقدم على ما يصلح الاستثناء منهما، فإما أن يكون أحدهما مرفوعاً لفظاً، أو معنى، أو لا، فإن لم يكن فمن الأول أولى مطلقاً نحو: استبدلت إلا زيداً من أصحابكم بأصحابنا، وإن كان أحدهما مرفوعاً لفظاً، أو معنى فهو أولى مطلقاً نحو: ضرب إلا زيداً أصحابنا أصحابكم، وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا، ما لم يمنع مانع نحو: استبدلت إلا زيداً من إمائنا بعبيدنا، ولا يعتبر إذ ذاك لا تقديم، ولا تأخير، ولا توسط فتقول: طلق نساؤهم الزيدون إلا الحسنيات، وأصبى الزيدون

---

(١) من الآية [٥] سورة: النور .
(٢) من الآية [٦] سورة: النور .
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٩٤ .
(٤) ينظر: الهمع: ٢/١٩٧ .
(٥) ينظر: الارتشاف: ١٥٢١، والهمع: ٢/١٩٧.
(٦) ينظر: الارتشاف: ١٥٢٥.

نساؤهم إلا ذوي النهي [١] .

عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة:

لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، فلا يقال: أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير، ولا: ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً، وذلك تشبيهاً بواو (مع)، وحرف الجر، فإنهما لا يصلان إلا إلى معمول واحد، وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف حيث يقال: ضرب زيد عمراً وبشرٌ خالداً . وقيل: لم يقل أحد بجوازه[٢]، وإنما الخلاف في صحة التركيب [٣] .

حكم تكرار إلا:

إذ كررت إلا فلها حالان، الأول: أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة، لم تذكر، ويكون ما بعد الثانية بدلاً مما بعد الأولى، ومثاله: قام القوم إلا محمداً إلا أبا بكر، وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني مغنياً عن الأول حيث إن أبا بكر يغني عن ذكر محمد، وهي كنيته .

وإن لم يكن مغنياً عنه عطف بالواو؛ لمباينته للأول، نحو: قام القوم إلا زيداً وإلا جعفراً، وقد اجتمعا [٤] في قوله:

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٥٢١.

(٢) ينظر: الهمع: ١٩٧/٢ .

(٣) فقوم قالوا بفساده، وإنه لحن، وقوم قالوا: إنه صحيح لا على الاستثناء بل على أن الأول بدل، والثاني منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر، والتقدير إلا عمراً أعطيته الدنانير، وأعطيته دانقاً وأخذ درهما، وضرب بعضاً، وقيل: كلاهما بدلان من الاسمين السابقين قبل (إلا)، فيبدل من المرفوع مرفوع، ومن المنصوب منصوب، وهو مذهب ابن السراج . ينظر: الهمع: ١٩٥/٢، ١٩٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٥/٢، والهمع: ١٩٨/٢.

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ ∴ إِلَّا رَسِيمُهْ وَإِلَّا رَمَلُهْ [١]

وأجاز الصيمري طرح حرف العطف، وهما مستثنيان من القوم [٢] .

الحال الثاني: أن تكرر لغير توكيد فإن أمكن استثناء بعضها من بعض ففي ذلك أربعة مذاهب:

أحدهما: أن الأخير مستثنى من الذي قبله، والذي قبله مستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول نحو: له على مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين، ويكون المقر به على هذا اثنين وتسعين درهماً، وهذا مذهب أهل البصرة، والكسائي [٣] .

الثاني: أنها كلها راجعة إلى الاسم المستثنى منه، فالمقر به في هذا المثال ثمانية وثمانون [٤] .

الثالث: أن الاستثناء الثاني منقطع، والمقر به على هذا: اثنان وتسعون أيضاً، فيتحد هذا المذهب مع المذهب الأول، وإن اختلفا في التخريج، وهو مذهب الفراء [٥] .

الرابع: أنه يجوز أن تعود كلها إلى الاسم الأول، وأن يعود بعضها إلى بعض حتى

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكتاب: ٣٤١/٢، ورصف المباني: ٨٩، وأوضح المسالك: ٢٧٢/٢.
الشاهد في قوله (إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله) حيث إن الرسيم والرمل ضربان من العدو، والرمل لا يغني عن قوله إلا رسمه فعطف بالواو، وهما يغنيان عن قوله إلا عمله فلم يعطف إلا سيمه . ينظر: الهمع: ١٩٨/٢.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٣٧٧/١، ٣٧٨.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٥٢٥، والهمع: ١٩٨/٢.

(٤) ينظر: السابق.

(٥) ليس في معاني القرآن، وينظر: الارتشاف: ١٥٢٥، والمساعد: ٥٧٧/١ .

ينتهي إلى الاسم الأول [١] .

وإن تكررت (إلا) لغير توكيد، ولم يمكن استثناء بعضها من بعض، فإن كان العامل مفرغاً شغل بواحد منها أيا كان متقدماً، أو متأخراً، أو متوسطاً، ونصب ما سواه، نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً، ويجوز أن يرفع بدل " زيد " عمراً، أو بكراً، لكن الأول أولى؛ لأنه هو الذي يلي العامل .

وإن لم يكن العامل مفرغاً، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد [٢] .

وزعم ابن السيد [٣] أنه يجوز في هذا أربعة أوجه:

الأول: النصب على الاستثناء، كما نص عليه النحاة .

الثاني: النصب على الحال، وهذا مردود .

الثالث: أن يجعل الأول حالاً، والباقي على الاستثناء .

والرابع: أن يكون السابق على الاستثناء، والباقي أحوال، أما إذا تكررت (إلا) لغير توكيد، وتأخر المستثنى عن المستثنى منه فلأحدهما ما له مفرداً، وللبواقي النصب عند جمهور النحاة، مثال ذلك: قام القوم إلا زيداً، إلا بكراً إلا خالداً، وما جاء أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً[٤].

وجوز الأبذي[٥] في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما ذكر النحويون، ورفع الجميع على الصفة، ورفع أحدهما على الصفة، ونصب الباقي

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٥٢٥، والمساعد: ٥٧٧/١ .
(٢) ينظر: الهمع: ١٩٨/٢.
(٣) ينظر: الحلل فى شرح أبيات الجمل: ٣١٧.
(٤) ينظر: التسهيل: ١٠٤، وأوضح المسالك: ٦٨/٢.
(٥) ينظر: الارتشاف: ١٥٢٤، والأشباه والنظائر: ١٩٥/٢.

على الاستثناء، واتبع ابن السيد في جعل (إلا) في المكرر صفة .

كما جوز الأبذي في النفي نصب الجميع على الاستثناء، ورفع الجميع على البدل، أو النعت، ورفع أحدهما على الوجهين، ونصب الباقي على الاستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب، وخروجه من الموجب.

المبحث الثالث

حروف النداء

الثالث من الحروف القاصر عملها على نصب الاسم الذي بعدها حروف النداء، والنداء: فيه ثلاث لغات: أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد [١]، واشتقاقه من ندى الصوى، وهو بعده .

يقال: فلان أندى صوتاً من فلان، إذا كان أبعد صوتاً منه [٢] .

والنداء: الدعاء بأحرف مخصوصة [٣]، وهو ما يتألف من حرف، واسم وهو منفرد بهذا التأليف بين معاني الكلام، وإنما جاز ذلك لكون حرف النداء نائباً عن الفعل، فتنزل منزلة الكلام المؤتلف من اسم، وفعل [٤] .

قال ابن يعيش: " لم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة " [٥] اهـ

حروف النداء، ومواضعها:

الحروف التي ينبه بها المنادي إذا دعي خمسة أحرف وهي: يا، وأيا، وأي، وهيا، والهمزة [٦]، وزاد الكوفيون: آ، وآي [٧] .

وللمنادى البعيد، أو من هو كالبعيد لنوم، أو سهو، أو ارتفاع محل، أو

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ١٩٧/٣، والتصريح: ٢٠٥/٢.
(٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (ن د أ).
(٣) ينظر: التصريح: ٢٠٥/٢.
(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٥٩٧/٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٠/١ .
(٦) ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٢، والمقتضب: ٢٣٣/٤، والأصول: ٣٢٩/١ .
(٧) ينظر: شرح ابن الناظر: ٤٠١ .

انخفاضه كنداء العبد لربه، وعكسه من حروف النداء " يا "، و " أي " بالسكون، وقد تمد همزتها، وآ، كذا أيا ثم هيا [١]، فتقول: يا زيد، وأي زيد، وآزيد، وأيا زيد، وهيا زيد .

والهمزة المقصورة للداني أي: القريب المسافة كقولك أزيد أقبل، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة [٢] خلافاً لابن عصفور [٣] .

وإنما وجب استعمال (يا)، وسائر الحروف عدا الهمزة [٤] للبعيد؛ لأن البعيد يحتاج إلى مد الصوت، وسائر الحروف سوى الهمزة فيها حرف مد يمكنك مد الصوت به، فلهذا وجب استعمالها للبعيد، وأما القريب منك فلا يحتاج إلى مد الصوت فاختيرت له الهمزة؛ لأنه لا مد فيها، وهي همزة الاستفهام، وإنما كانت الهمزة أولى؛ لكثرة زيادتها أولاً، وأما (يا) فقد تستعمل للقريب والبعيد، وإنما جاز ذلك فيها خاصة لكثرة استعمالهم للبعيد، بحصول مد الصوت فيها، واستعمالهم (أيا، هيا) للقريب على سبيل التوكيد، والحرص على البيان .

وذهب المبرد[٥] إلى أن " أيا " و " هيا " للبعيد، و " أي، والهمزة " للقريب و " يا " لهما . وذهب ابن برهان[٦] إلى أن " أيا "، وهيا " للبعيد، والهمزة للقريب و " أي " للمتوسط، و " يا " للجميع .

وأجمع النحاة على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكس[٧].

---

(١) ينظر: التصريح: ٢٠٥/٢، والكتاب: ٢٢٩/٢، ٢٣٠ .
(٢) ينظر: التصريح: ٢٠٥/٢، والكتاب: ٢٢٩/٢، ٢٣٠ .
(٣) ينظر: المقرب: ١٧٥/١ .
(٤) ينظر: علل النحو: ٣٤٧/١.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢٣٥/٤، وشرح ابن الناظم: ٥٦٥ .
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٨٩/٣، وشرح ابن الناظم: ٥٦٥ .
(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٠١، والتصريح: ٢٠٦/٢ .

وأعم أحرف النداء " يا "؛ لأنها أم الباب، وتدخل في كل نداء، وتتعين " يا " وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو: يا الله، وتتعين أيضاً في باب الاستغاثة نحو: يا لله للمسلمين، وتتعين هي أو: وا دون غيرهما في باب الندبة [١] .

وقد تكون (يا) لمجرد التنبيه، لا للنداء [٢]، ويليها أحد خمسة أشياء: الأمر نحو: ﴿ أَلَّا يا اسْجُدُوا ﴾ [٣] في قراءة الكسائي، والدعاء كقول الشاعر:

يَا لَعْنَةَ اللهِ، وَالْأَكْوَانِ كُلِّهِمِ ∴ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ[٤]

وليت نحو: ﴿ يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ [٥]، ورب نحو: يا رب سار بات ما توسدا وحبذا، كقول الشاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ∴ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[٦]

فمذهب قوم من النحويين أن (يا) في هذه المواضع حرف تنبيه، لا حرف نداء قال بعضهم: وهو الصحيح [٧] .

ومذهب آخرين أن (يا) في ذلك، ونحوه حرف نداء، والمنادى محذوف،

---

(١) ينظر: السابق .
(٢) ينظر: الجني الداني: ٣٥٤.
(٣) من الآية [٢٥] من سورة: النمل، وينظر قراءة الكسائي فى: إبراز المعانى من حرز الأمانى: ٣٣٥/٢ .
(٤) البيت من البسيط، وهو لذى الرمة فى : الكتاب: ٢١٩/٢، وديوانه: ٣٤، والأصول: ٣٥٤/١.
(٥) من الآية [٧٣] من سورة النساء .
(٦) البيت من البسيط، وهو لجرير فى ديوانه: ٤٩٣، ومن مواضعه: شرح عيون الإعراب: ٨٥، والمقرب: ٧٠/١، ومنهج السالك: ٤٠٣.
(٧) ينظر: الجني الداني: ٣٥٥.

والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وكذلك تقدر في سائر المواضع [١] .

وهذا المذهب ضعيف من وجهين [٢]:

أحدهما: أن (يا) نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها، وذلك إخلال .

والثاني: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد .

وفصل ابن مالك[٣] فذهب إلى أن (يا) إن وليها أمر، أو دعاء فهي حرف نداء، والمنادى محذوف، وإن وليها ليت، أو رب، أو حبذا فهي لمجرد التنبيه .

وفي (يا) خلاف بين النحويين أهي اسم أم حرف ؟

فمذهب جمهور البصريين[٤] أنها حرف، وحجتهم في ذلك: أنها لا تدل على معنى إلا مع غيرها .

ونقل عن الكوفيين، وأبي علي الفارسي[٥] أن (يا) ليس بحرف، وإنما هو اسم من أسماء الفعل، وتتحمل ضميراً مستكناً فيها .

وحجتهم: أنهم رأوا أن المنصوب، والمجرور يقعان بعدها، كقولك: يا رجل، و (يا لزيدٍ)، وأنه قد سمع إمالة (يا)، والحروف لا تمال.

ومذهب البصريين هو الراجح، وعليه أكثر النحويين [٦] .

---

(١) ينظر: السابق:
(٢) ينظر: السابق:
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٩٠.
(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٢٢٩، والمقتضب: ٤/٢٣٣، والأصول: ١/٣٢٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٨٨ .
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٢٧، والارتشاف: ٢١٧٧، والجني الداني: ٣٥٥ .
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٨/١٢١، والجني الداني: ٣٥٤.

وكل منادى فحقه النصب بعد هذه الأحرف لفظاً، أو محلاً، كأن تقول: يا زيد، ويا عبد الله .

عامل النصب في المنادى:

اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى فى نحو: يا زيد، ويا عبد الله فمذهب الجرجاني(١)، وبعض النحويين(٢) أن العامل في المنادى النصب هو حرف النداء، واختلفوا فيما بينهم (٣) .

فقيل: على سبيل النيابة، والعوض عن الفعل، فهو على هذا مشبه بالمفعول لا مفعول به، ونسبه ابن يعيش إلى المبرد، ورجحه الرضى حيث قال: " وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء، لسده مسد الفعل، وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون، إذن، من هذا الباب أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف " (٤).

وقيل: على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو) كـ (أف) بمعنى: (أتضجر) وليس ثم فعل مقدر، والمنادى منصوب على التشبيه بالمفعول به، ونسب إلى أبى على الفارسى(٥)، وقيل: على أنها أفعال .

ويرى السهيلى(٦) أن حرف النداء ليس عاملا فى المنادى وأنه من أسماء الأصوات، نحو " جوت "، و " ها "، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه، ويستدل السهيلى على أن حروف النداء غير عاملة بأنها قد تحذف، ويبقى العمل،

---

(١) ينظر: شرح العوامل المائة: ١٩٦.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٠١ .
(٣) ينظر: الهمع: ٢٥/٢، ٢٦.
(٤) شرح الكافية: ٣٤٦/١.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.
(٦) ينظر: نتائج الفكر: ٧٧.

نحو: " صاحب زيد أقبل "، و { يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا } [١].

ومذهب سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وجمهور النحويين [٤] أن العامل في المنادى النصب فعل مقدر لا يظهر، والتقدير فيه: أدعو زيداً، أو أنادي، أو أخاطب .

ونقل السيوطي[٥] عن بعضهم القول بأن الناصب للمنادى معنوي، وهو ضعيف .

ومذهب سيبويه القائل بأن المنادى منصوب بفعل مقدر هو الراجح؛ لأن (يا) وجميع حروف النداء نابت عن الفعل المتروك إظهاره؛ لكثرة استعماله، ولإدراك العقل له؛ لأنك إذا ناديته علم أنك تريده، و (يا) نصبت المنادى نيابة عن (أريد).

أقسام المنادى وأحكامه:

المنادى على أربعة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه أن يبنى على ما كان يرفع به [٦]، قبل النداء لفظاً،

---

(١) من الآية [٢٩] سورة يوسف .

(٢) قال فى الكتاب: ١/٢٩٠، ٢٩١: " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه فى الأمر والنَّهى ... وما يَنتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنّداءُ كلُّه ... حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام، وصار (يَا) بدلا من اللَّفظ بالفعل، كأنه قال: (يَا) أُريدُ عبدَ الله، فحذَف (أُريدُ)، وصار (يا) بدلاً منها؛ لأنّك إذا قلت: يا فلانُ، علم أنك تريده . ومما يدلك على أنّه يَنتصب على الفعل وأنّ (يا) صار بدلا من اللفظ بالفعل، قولُ العرب: يا إيّاك، إنما قلتَ: يا إيّاك أَعْنى، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ وصار (يا) و (أَيَا) و (أَىْ) بَدَلاً من اللفظ بالفعِل ".

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/٢٠٢ .

(٤) ينظر: الهمع: ٢/٢٥.

(٥) ينظر: السابق.

(٦) هذا لو كان معرباً على سبيل الفرض . ينظر: التصريح: ٢/٢١١ .

أو تقديراً، سواء كان ما يرفع به ضماً نحو: يا زيدُ، أو ألفاً نحو: يا زيدان، أو واواً نحو: يا زيدون .

وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما: التعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو: (زيد) في قولك: يا زيد، فـ (زيد) معرفة بالعلمية قبل النداء، واستصحب ذلك التعريف بعد النداء[١]، وهو مذهب ابن السراج، وتبعه ابن مالك[٢].

وقيل: سلب تعريف العلمية، وتعرف بالإقبال، وهو قول المبرد، والفارسي[٣] وهو مردود بنداء اسم الله تعالى، واسم الإشارة، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما؛ لكونهما لا يقبلان التنكير [٤] .

وسواء كان التعريف عارضاً في النداء بسبب القصد[٥]، والإقبال نحو: يا رجل، إذا أريد به معيناً، وهو مذهب ابن مالك [٦]، وقيل: إن التعريف في (رجل) بـ (أل) محذوفة، ونابت عنها (يا) [٧] .

والأمر الثاني فيما يجتمع في المنادى المبني على ما يرفع به: الإفراد، وهو ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، فيدخل في ذلك المركب المزجي، والمثنى، والمجموع على حده، وغيره تذكيراً وتأنيثاً .

---

(١) ينظر: التصريح: ٢١١/٢ .
(٢) ينظر: الأصول: ٣٢٩/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٤٩/٣ .
(٣) ينظر: المقتضب: ٢٠٥/٤، والإيضاح العضدي: ٢٠٥.
(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٣٨/١، المسألة رقم ٤٦ .
(٥) المراد به: النكرة المقصودة .
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٤٩/٣ .
(٧) ينظر: التصريح: ٢١١/٢.

فالمركب المزجي نحو: يا معد يكرب، والمثنى نحو: يا زيدان، والجمع على حده هو جمع المذكر السالم نحو: يا زيدون، وتثنية المذكر وجمعه السالم نحو: يا رجلان، ويا مسلمون، وجمع التكسير المذكر نحو: يا زيود، وجمع المؤنث السالم نحو: يا هندات، وجمع التكسير لمؤنث نحو: يا هنود .

ومن المنادى المفرد أيضاً ما كان مبنياً قبل النداء، سواء أكان على مذكر كـ " سيبويه " في لغة من بناه، أم علم مؤنث نحو: حذام في لغة أهل الحجاز، أم غير علم نحو: هؤلاء في لغة الضم، وهذا، وأنت، وكيف [١] .

فإن كان المنادى معرباً صحيح الآخر غير مثنى، ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة؛ وإن كان مثنى، أو مجموعاً على حده بنيته على نائب الضمة، وهو الألف في المثنى، والواو في الجمع اتفاقاً .

وإن كان المنادى معتلاً نحو: فتى، وقاض، أو مبنياً قبل النداء، قدرت فيه الضمة، ففي نحو: يا فتى، ويا سيبويه، ويا هؤلاء، ويا أنت، المنادى فيها مبني على ضمة مقدرة [٢] في آخره مجددة للنداء [٣] .

ويظهر أثر ذلك التقدير في تابعه نحو: يا سيبويه العالمُ، برفع (العالم) مراعاة للضمة المقدرة في آخره، ونصبه مراعاة لمحله، فإن محله نصب على المفعولية [٤] .

---

(١) ينظر: التصريح: ٢/٢١٢.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية: ٣/٢٦٨: " إذا نقلت الكلمة المبنية، وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب " أهـ، فعلى هذا تقول في كيف، وهؤلاء، وكم، ومنذ أعلاما: يا كيف ويا هؤلاء ويا كم، ويا منذ بضمة ظاهرة متجددة للنداء .

(٤) ينظر: التصريح: ٢/٢١٢.

وإن كان المنادى العلم المركب الإسنادي المحكي[١] فهو كالمبني في تقدير الضم في آخره، نحو: يا تأبط شراً المقدامٌ، بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره، و (المقدام) بالنصب مراعاة لمحله[٢] .

وحركة (يا زيدُ)، و (يا رجلُ) حركة بناء خلافا للكسائى، والرياشى فى زعمهما أنها حركة إعراب[٣].

والوجه في بناء المنادى المفرد المعرفة مع أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً بعد التركيب إنما هو وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً، وتعريفاً، وخطاباً .

وذلك لأن: يا زيد بمنزلة أدعوك، وهذا الكاف ككاف ذلك، وإياك لفظاً ومعنى، وهذا الكاف مبني فبنى ما وقع موقعه [٤] .

وإنما بني على الحركة للفرق بين البنى العارض، والبنى اللازم [٥] .

وخص بالضمة؛ لأنها حركة لا تلتبس بحركة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، إذا حذفت ياؤه، واكتفي بالكسرة [٦] .

---

(١) وذلك احترازاً من لغة من أعربه إعراب المتضايفين، فإنه ينصب الأول، ويجر الثاني، ويصير من قسم المضاف .

(٢) ينظر: التصريح: ٢/٢١٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢١٨٣.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/٥٩٨، وشرح العوامل المائة: ٢٠١.

(٥) ينظر: شرح العوامل المئة: ٢٠١.

(٦) ينظر: السابق.

القسم الثاني من أقسام المنادى: ما يجب نصبه وذلك في ثلاث صور:

أحدها: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة، جامدة كانت، أو مشتقة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، وكقول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه. فرجلاً، وغافلاً، منادى نكرة لا يقصد بهما واحداً بعينه [١] .

ومنه قول الشاعر:

أَيَا رَاكِبَاً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَن ∴ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا[٢]

ونقل عن المازني[٣] أنه أنكر وجود هذه الصورة زاعماً أن نداء غير المعين لا يمكن، وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة .

فإن كان المنادى نكرة مقصودة فيبنى على الضم كالعلم كقولك: يا رجل، وذلك لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد، والإقبال[٤]، ومنه قوله:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا ∴ مَكَانَ يَا جَمَلُ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ[٥]

---

(١) ينظر: التصريح: ٢١٣/٢، وشرح العوامل المئة: ١٩٧.

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد يغوص بن وقاص، ومن مواضعه: الكتاب: ٢٠٠/٢، والمقتضب: ٢٠٤/٤، والجمل: ١٤٨، وشرح المفصل: ١٢٨/١، وشرح ابن الناظم: ٥٦٨، والمقاصد النحوية: ٢٠٦/٤، ورصف المباني: ١٣٧ .
عرضت: أتيت العروض، وهو مكة، والمدينة وما حولهما، وقيل: بلغت العروض، وهي جبال نجد، و (نداماي) جمع ندمان، وهو: النديم المشارب، ونجران بلد باليمن .
والشاهد فيه: (يا راكبا) حيث نصب المنادى؛ لأنه نكرة غير مقصودة .

(٣) ينظر: التصريح: ٢١٣/٢.

(٤) ينظر: التصريح: ٢١٣/٢.

(٥) البيت من البسيط، وهو لكثير عزة فى : ديوانه: ٢٢/٣، والشعر والشعراء: ٥١٨/١، والمقاصد النحوية: ٢١٤/٤.
والشاهد فيه (يا جَمَلُ) حيث إن المنادى نكرة مقصود فبني على الضم كالعلم .

الثانية: أن يكون المنادى مضافاً، سواء كانت الإضافة محضة، وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ﴾ (١) أي: يا ربنا، أو غير محضة، وهي إضافة الصفة لمعمولها نحو: يا حسن الوجه (٢) .

ونقل عن ثعلب (٣) إجازة الضم في غير المحضة فإنه يجيز: يا حسنُ الوجه بضم الصفة؛ لأن إضافتها في تقدير الانفصال .

ورد: بأن البناء ناشئ عن مشابهة الضمير، وهي مفقودة هنا، وبأنه لا سماع يقتضي ذلك .

وإنما لم يبن النكرة، والمضاف كما يبنى المفرد، وإن كانا مخاطبين كالمفرد، ويقعان موقع الضمير، أو المكنى لوجهين: أحدهما: أن المفرد وقع بنفسه موقع المكنى، فإنه يتعرف بنفسه كما يتعرف المكنى، وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه فلم يقم مقام المكنى في جميع أحكامه كما وقع المفرد، وأما النكرة فبعيدة الشبه بالمكنى فلم يجز بناؤها .

الثاني: أن المضاف، والنكرة وإن وقعا موضع المكنى لم يلزم بناؤهما؛ لأنه عرض في المضاف ما يمنع البناء، وكذلك ما يقوم مقامه، وأما النكرة فنصبت للفصل بينها وبين النكرة المقصود قصدها فبنيت النكرة المحضة على أصل البناء، وبنيت النكرة المقصود قصدها؛ إذ كانت هي المُخرجة عن بابها وكانت أولى بالتغيير (٤) .

---

(١) من الآية [١٠] سورة: الحشر .
(٢) ينظر: التصريح: ٢/٢١٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٩٣، والتصريح: ٢/٢١٤.
(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٠٢.

الصورة الثالثة: أن يكون المنادى شبيهاً بالمضاف، وهو كل اسم تعلق به شيء، وهو من تمام معناه، إما بعمل، أو عطف قبل النداء [١] .

وعمل المنادى في الاسم الذي به تمام معنى المشبه بالمضاف إما أن يكون اسماً مرفوعاً به [٢] على أنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو: يا محموداً فعلُه، ففعله مرفوع مالم يسم فاعله بـ (محموداً) .

وإما أن يكون اسماً مرفوعاً على أنه فاعل للمنادى المشبه بالمضاف نحو: يا كثيراً بره، ويا حسنا وجهه، فـ (بره)، ووجهه أنه مرفوع على الفاعلية .

وإما أن يكون اسماً منصوباً بالمنادى المشبه بالمضاف نحو: يا طالعاً جبلاً فجبلاً منصوب على المفعولية بـ (طالعاً) .

وإما أن يكون اسماً مخفوضاً بخافض متعلق بالمنادى المشبه به بالمضاف نحو: يا خيراً من زيد، ويا رفيقاً بالعباد، فزيد، والعباد، متعلق بخير، ورفيق.

وأما العطف فأن يكون الاسم الذي به تمام المشبه بالمضاف معطوفاً عليه قبل النداء نحو: يا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته بذلك أي بالمعطوف، والمعطوف عليه معاً، فيجب نصبهما للطول بلا خلاف [٣] .

---

(١) ينظر: التصريح: ٢/٢١٤، وشرح العوامل المائة: ١٩٧.

(٢) ينظر: السابق.

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري: " أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول، التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف، ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفاً، ومعطوفاً عليه، هو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر، فأشبه ضارباً زيداً، وأما نصب ثلاثين فبالعطف على "ثلاثة"، ويمتنع إدخال "يا" على "ثلاثين"؛ لأنه الجزء الثاني من العلم، فأشبه "شمس" من (عبد شمس)، و (يا) لا تدخل عليه، خلافاً لبعضهم في إجازة ذلك؛ لتخلف المشبه في بعض الأحكام عن المشبه به ". التصريح: ٢/٢١٤.

وينبغي أن يعد من الشبيه بالمضاف النعت، والمنعوت إذا كان المنعوت مفرداً نكرة مقصودة، فإن العرب تؤثر نصبها على ضمها [١]، حكى الفراء [٢]: يا رجلاً كريماً أقبل .

والوجه في ذلك أنه يحتمل أن يكون نقل إلى النداء موصوفاً فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة كالمعمول للعامل، وكالمعطوف في التسمية، وتعريف القصد لا يقدح في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة، وموصوفها معاً، لا على الموصوف وحده [٣] .

واعترض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو: يا زيد العاقل .

وأجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها [٤] .

ويرد عليه أنه لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجباً لا راجحاً.

فالجواب أن النداء تارة يرد على الموصوف، وصفته، وعند ذلك لابد من النصب، وتارة يرد على الاسم غير موصوف، فلابد من البناء على الضم؛ لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده، فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف، فلما اختلف المدركان جاز الوجهان [٥] .

---

(١) ينظر: السابق .
(٢) ينظر: السابق.
(٣) ينظر: التصريح: ٢/٢١٤.
(٤) ينظر: السابق.
(٥) ينظر: السابق.

واعترض أيضاً بأنه إذا كان النعت نكرة مقصودة فهي معرفة، فكيف توصف بالنكرة، وإنما توصف بالمعرفة، حكي يونس عن العرب: يا فاسق الخبيث.

وأجيب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية، ويحتمل أن يكون المنادى محذوفاً، و(رجلا) حال موطئة منه، والتقدير: يا زيد رجلاً كريماً أقبل.

وأما يا عظيماً يرجى لكل عظيم، ويا لطيفاً لم يزل، ويا حليماً لا يعجل، فقيل: ليست الجملة نعتاً لما قبلها، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادى منصوب كما في: يا طالعاً جبلاً فهو من الشبيه بالمضاف[١]، وفي هذا رد على ابن مالك الذي جعل الجملة نعتاً [٢] .

القسم الثالث من أقسام المنادى: ما يجوز ضمه وفتحه، وهو نوعان:

أحدهما: أن يكون المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به أي بالعلم مضاف الابن إلى علم آخر نحو: يا زيد بن سعيد، بضم زيد على الأصل، وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن[٣]؛ إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين[٤]، أو على

---

(١) ينظر: السابق: ٢/٢١٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٩٣، والتصريح: ٢/٢١٦.

(٣) حيث إن كلمة ابن إذا جاءت صفة لمنادى علم مضافة إلى علم لم يكن فى الصفة إلا النصب كقولك: يا بكرَ بن خالد، وهذا هو القياس الذى ورد به السماع فى كلام العرب، إلا أن أبا بكر بن الأنبارى يرى جواز رفع صفة المضموم إذا كانت مضمومة، وحجته فى ذلك ما رواه ابن خالويه حكاية عن الأخفش: يا زيدُ بنُ عمرو، بضم النون فى كلمة (ابن)، وهذا شاذ لا يلتفت إليه. ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٣٤١، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣١١، ١٣١٢، وما خالف القياس فى باب النداء: ٢٩.

(٤) وإليه ذهب ابن مالك في التسهيل: ١٨٠.

تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً، كتركيب " خمسة عشر "[١]، وإما على إقحام الابن، وإضافة زيد إلى سعيد[٢]، لأن ابن الشخص يجوز إضافته، لأنه بلا نسبة[٣]، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته[٤] .

ويتعين الضم إذا كان الابن غير صفة، بأن كان بدلاً، أو بياناً، أو منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره: أعني، ونحوه .

ويتعين الضم أيضاً إذا كان المنادى غير علم، أو كان الابن مضافاً لغير علم كما في نحو: يا رجل بن عمرو، ويا زيد ابن أخينا، لانتفاء علمية المنادى، وهو رجل، في الصورة الأولى، وانتفاء علمية المضاف إليه في الصورة الثانية.

ويتعين الضم أيضاً إذا فصل بين العلم، والابن، كما في نحو: يا زيد الفاضل عمرو، لوجود الفصل بالفاضل .

ويتعين الضم أيضاً إذا كان الوصف غير ابن كما في نحو: يا زيد الفاضل، لأن الصفة وهي الفاضل غير ابن، وهو مذهب البصريين[٥].

ولم يشترط ذلك الكوفيون، وهو أن يكون الوصف ابنا، بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء في باب " لا " نحو: لا رجل ظريف بفتحهما، فجوزوا ذلك هنا[٦].

---

(١) وهو مذهب الجرجاني، وتبعه الفخر الرازي . ينظر: ترشيح العلل: ١٧٤.

(٢) ينظر: التصريح: ٢١٦/٢.

(٣) فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتباع، وعلى الثاني فتحة بناء، وعلى الثالث فتحة إعراب، وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب، وعلى الثاني بناء، وعلى الثالث غيرهما . ينظر: التصريح: ٢١٦/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤١١، والتصريح: ٢١٦/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٨١/٣.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٨٠/٣، والمساعد: ٤٩٥/٣.

والوصف بابنة في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك نحو: يا هند ابنة عمرو، بضم هند، وفتحها إتباعاً لابنة؛ لأن الحاجز بينهما غير حصين، وتاء التأنيث في حكم الانفصال.

ولا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو، واجب الضم وممتنع الفتح؛ لتعذر الإتباع؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً، وهو تحرك الباء الموحدة، وجوزه أبو عمرو بن العلاء بناءً على أن الفتح للتركيب. والعلم المفرد يشمل المثنى، والمجموع .

وإذا وقع الابن بين علمين، وكان صفة لما قبله كان الحكم في أن يحذف التنوين من الموصوف لفظاً، والألف من الابن خطاً كما في النداء نحو: جاءني زيد بن عمرو، يحذف تنوين زيد، ويجوز ثبوته في الضرورة(١) كقوله من الرجز:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ ∴ تَزَوَّجَتْ شَيْخَاً غَلِيظَ الرَّقَبَةِ(٢)

النوع الثاني: أن يكرر المنادى حال كونه مضافاً نحو: يا سعد سعد الأوس فالثاني واجب النصب، والوجهان وهما الضم، والفتح جاريان في سعد الأول(٣).

---

(١) ينظر: التصريح: ٢١٩/٢.

(٢) البيت من الرجز، وهو للأغلب العجلى فى: ديوانه: ١٤٨، والكتاب: ٥٠٦/٣، وسر الصناعة: ٥٣٠/٢.

(٣) فإن ضم الأول هو الأكثر؛ لأنه منادى مفرد، وعليه فالثاني عطف بيان للأول، أو بدل منه، أو منادى ثان بإضمار " يا " أو مفعول بإضمار " أعني " أو توكيد .
وإن فتح الأول فقال سيبويه أنه مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم أي زائد بينهما .
وقال المبرد: مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، والأصل: يا سعد الأوس سعد الأوس، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه . =
= وقال الفراء: الاسمان الأول، والثاني مضافان للمذكور، ولا حذف، ولا إقحام، وهو ضعيف لأن فيه توارد عاملين على معمول واحد .
وقال الأعلم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر، ثم أضيفا إلى الأوس: خمسة عشر زيد، وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء .
ينظر: الكتاب: ٢٠٦/٢، والمقتضب: ٢٢٧/٤، وشرح التسهيل: ٤٠٥/٣، وشرح ابن الناظم: ٤١١، والتصريح: ٢٢٠/٢، وخزانة الأدب ٣٠٤/٢ .

القسم الرابع من أقسام المنادى: ما يجوز ضمه، ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه سواء كان علماً مفرداً، أو نكرة مقصودة [١]، فمما ورد من ذلك في العلم قول الأحوص:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ∴ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرٌ السَّلَامُ[٢]

ومما ورد من ذلك في النكرة المقصودة قول جرير:

أَعَبْدَاً حَلَّ فِي شُعْبَي غَرِيبَاً ∴ أَلُؤْمَاً لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا[٣]

واختلفوا فى صورة تنوينه على قولين:

فمذهب الخليل، وسيبويه، والمازني[٤] اختيار الضم مطلقاً؛ لأنه الأكثر في كلام العرب، ومذهب أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، ويونس، والجرمي، والمبرد اختيار النصب[٥] مطلقاً لرده إلى الأصل. ووافق الأعلم سيبويه في ضم " العلم كـ " مطر " في البيت الأول، ووافق أبا عمر، وعيسى في نصب

---

(١) ينظر: التصريح: ٢٢١/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه: ١٨٩، والكتاب: ٢٠٢/٢، والدرر: ٣٧٦/١، وشرح أبيات سيبويه: ٢٥/٢، ٢٠٥، ومن مواضعه في الأزهية: ١٦٤، ورصف المباني: ١٧٧، ٣٥٥، وأوضح المسالك: ٢٨/٤ .
والشاهد فيه: تنوين " مطر " الأول مع بقاء ضمه على البناء .

(٣) من الوافر، وهو لجرير فى : ديوانه: ٦٥٠، والكتاب: ٣٣٩/١، إصلاح المنطق: ٢٢١.
والشاهد فيه تنوين (عبدا) مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة .
وأجاز فيه سيبويه وجهاً آخر وهو أن يكون (عبداً) حالاً، كأنه قال: أتفخر عبداً، أي فى حال عبودية .
ينظر: الكتاب: ٣٣٩/١، ٣٤٥ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٠٢/٢، والمساعد: ٥٠١/٢، والتصريح: ٢٢٢/٢.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢١٣/٤، ٢١٤، والمساعد: ٥٠١/٢.

اسم الجنس كـ " عبدا " في البيت [١] الثاني، وبه أخذ ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال: " إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير، مرجوح في الجنس، لضعف شبهه بالضمير " [٢] .

ولكن ابن مالك خير في الألفية بين الضم، والنصب حيث قال:

وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ∴ مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُنِيَا[٣]

قال الشيخ خالد الأزهري: " وتظهر فائدتهما في التابع، فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم، والنصب، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه، ولم يجز ضمه " [٤] .

واختلف النحويون في تنوين المضموم فقيل: تنوين تمكين؛ لأن هذا المبني يشبه المعرب[٥]. وقيل: تنوين ضرورة، وإليه ذهب ابن الخباز، وابن هشام[٦] لأن الاسم مبني على الضم .

نداء ما فيه أل:

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز نداء ما فيه " أل " في الاختيار، لأن النداء يفيد التعريف، وأل تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرفين فلا يقال: يا الرجل[٧] . إلا في مواضع [٨]: اسم الله تعالى فيجوز إجماعاً " يا الله " بوصل

---

(١) ينظر: التصريح: ٢/٢٢٢.
(٢) شرح التسهيل: ٣/٣٩٦ .
(٣) ينظر: الألفية: ٥٠.
(٤) ينظر: التصريح: ٢/٢٢٢.
(٥) ينظر: السابق.
(٦) ينظر: المغني: ٢/٣٤٣ .
(٧) ينظر: التصريح: ٢/٢٢٣.
(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٩٨، وارتشاف الضرب: ٤/٢١٩٣، والتصريح: ٢/٢٢٣.

الهمزة، وقطعها؛ للزوم أل لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف الأصلية، والأكثر أن يحذف حرف النداء، وهو (يا) خاصة وتعوض عنه الميم المشددة فتقول: اللهم بحذف حرف النداء، وزيادة الميم في آخره [١] .

وقد يجمع بينهما في الضرورة كقول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ∴ أَقُولُ يَا اللهُمَّ يَا اللهُمَّا[٢]

وإن كان المنادى بـ " أل " هو غير اسم الله تعالى فمذهب البصريين المنع مطلقاً إلا في الضرورة الشعرية [٣] .

ونص سيبويه [٤] من البصريين على جواز نداء ما سمي به من الجمل المصدرة بأل نحو: يا المنطلق زيد، ويا الرجل قائم، فيمن سمي بذلك؛ لأن معناه يا مقولاً له المنطلق زيد، ويا مقولا له الرجل قائم .

وقاس عليه المبرد[٥] ما سمى به موصول مصدر بأل نحو: " يا الذي قام". وصوبه ابن مالك في شرح التسهيل [٦] .

---

(١) ولم تزد مكان المعوض منه؛ لئلا تجتمع زيادتان الميم، وأل في الأول، وخصت الميم بذلك؛ لأن الميم عهدت زيادتها آخراً . ينظر: التصريح: ٢٢٣/٢.

(٢) من الرجز، ونسب لأبي خراش في الدرر: ٩٣٢/١، وشرح أشعار الهذليين: ١٣٤٦/٣، والمقاصد النحوية: ٢١٦/٤، ولأمية ابن ابي الصلت في خزانة الأدب: ٢٩٥/٢، وبلا نسبة في أسرار البلاغة: ٢٣٢، وأوضح المسالك: ٣١/٤، والمقتضب: ٢٤٢/٤ .
والشاهد فيه قوله: " يا اللهم يا اللهما " حيث جمع بين الميم وحرف النداء شذوذاً .

(٣) ينظر: الانصاف: ٣٣٥/١، وشرح ابن الناظم: ٤٠٦.

(٤) قال: " اعلم أنه لا يجوز أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ". الكتاب: ٣٣٣/٣ .

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٤١/٤ .

(٦) ينظر: ٣٩٨/٣ .

وذهب ابن سعدان [١] إلى التفصيل بين أن يكون المنادى بأل مشبهاً بـه أولاً، فإن كان مشبهاً به فيجوز نحو: يا الخليفة جوداً، ويا الأسد شدة، ونحو ذلك مما فيه تشبيه .

قال عنه ابن مالك: " وهو أيضاً قياس صحيح؛ لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول " يا " على غير الألف، واللام " [٢] .

أما الكوفيون، والبغداديون[٣] فيجيزون نداء ما فيه الألف، واللام مطلقـاً، وأنشدوا:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ∴ إِيَّاكُمَا أَنْ تُعَقِّبَانَا شَرًّا[٤]

وعلق ابن مالك على مذهب الكوفيين بقوله: " ... وهذا عند غيرهم مـن الضرورات، وأنا لا أراه ضرورة، لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامـان اللـذان فرا؛ لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف، واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب: يا فاسق الخبيث، حكاه يونس، والـذي أراه في: فيا الغلامان أن قائله غير مضطر؛ لكنه استعمل شذوذاً ما حقه ألا يجوز، ومثله في الشذوذ قول الآخر:

---

(١) ينظر: السابق .

(٢) ينظر: السابق .

(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٣٦/١، وشرح التسهيل: ٣٩٨/٣، والتصريح: ٢٢٣/٢.

(٤) من الرجز، ولا يعرف قائله، ومن مواضعه: اللمع: ١٩٦، والإنصاف: ٣٣٦/١، وأسـرار العربية: ٢٣٠، وشرح المفصل: ٩/٢، وشرح التسهيل: ٣٩٨/٣، واللامات: ٥٣، وشرح ابن عقيل رقم ٣٠٩.
الشاهد فيه قوله " فيا الغلامان " حيث جمع بين حرف النـداء، وأل، فأجـازه الكوفيـون، والبصريون يخصونه بالضرورة .

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمَتْ قَلْبِي ∴ وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِ عَنِّي[١]

وإذا أريد نداء ما فيه أل في غير هذه المواضع جيء بـ " أي " مع إيقاع حرف النداء عليها نحو: يا أيها الرجل أقبل، فـ " أي " هنا مبنية على الضم، وموضعها نصب؛ لأن لفظ النداء وقع عليها، و(ها) للتنبيه، والرجل مرفوع، وهو نعت لـ " أي " بمنزلة قولك: يا زيد الظريف إلا أن " الرجل " لا يجوز فيه النصب كما في (الظريف)، والفرق بينهما أن (أيا) إنما تدخل وصلة إلى نداء ما فيه الألف، واللام فصارت معه كالشيء الواحد، فجرى " أي " مجرى المفرد، فأرادوا أن يكون لفظه كلفظ المفرد، فلهذا لم يجز النصب في نعت (أي) . وقد أجاز المازني النصب فيه تشبيهاً بنعت (زيد) . والوجه هو الأول ... " [٢] .

ومذهب البصريين ومن وافقهم من القائلين بعدم جواز دخول (يا) على المنادى المعرف بأل، وحمل ما جاء فى كلام العرب على الضرورة، ومنع القياس عليه هو الراجح لما يأتى[٣]:

١- أن امتناع دخول حرف النداء على المعرف بأل هو الأقرب إلى كلام العرب، وقواعده؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف، وهذا يؤدى إلى اجتماع تعريفين فى كلمة واحدة[٤].

٢- أن تعريف الألف واللام تعريف العهد، وهو يتضمن معنى الغيبة، والنداء

---

(١) من الوافر، وينظر البيت بلا نسبة في: الكتاب: ١٩٧/٢، والإنصاف: ٣٣٦، وشرح المفصل: ٨/٢، والخزانة: ٣٥٨/١ .
والشاهد فيه قوله " يا التي " بنداء ما فيه أل، وهو جائز عند الكوفيين وضرورة عند البصريين .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

(٣) ينظر: ما خالف القياس فى باب النداء: ١٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٩٧/٢ .

خطاب لحاضر، فلو جمع بينهما لتنافى التعريفان[١].

أما لفظ الجلالة (الله) كما قال سيبويه: " اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر فى كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التى من نفس الحروف"[٢]، كما أن لفظ الجلالة (الله) لما كثر استعماله فى الكلام فلا يقاس عليه غيره[٣].

دخول حرف النداء على (اللهم):

اختلف النحاة فى جواز دخول حرف النداء (يا) على لفظ الجلالة فى صيغة (اللهم) على قولين:

الأول: أنه يمتنع دخول حرف النداء على صيغة (الله)، وهو ما يقتضيه القياس، وما ورد مخالفا لذلك فهو شاذ، وضرورة شعرية. وهو مذهب البصريين، وأكثر النحاة[٤].

وحجتهم فى ذلك: أن الميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف (يا)، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه[٥].

الثانى: أنه يجوز دخول حرف النداء (يا) على (اللهم) فى الاختيار، وسعة الكلام. وهو مذهب الكوفيين[٦].

وحجتهم: أن الميم المشددة فى (اللهم) مأخوذة من فعل، وأنهم أرادوا: يا

---

(١) ينظر: الانتصاف من الانصاف: ٣٣٨/١.
(٢) الكتاب: ١٩٥/٢ .
(٣) ينظر: الانصاف: ٣٤٠/١ .
(٤) ينظر: الكتاب: ٢٥/١ .
(٥) ينظر: الانصاف: ٣٤٣/١، والتسهيل: ١٨١، والمساعد: ٥١١/٢ .
(٦) ينظر: معانى القرآن للفراء: ٢٠٣/١، والانصاف: ٣٤١/١.

الله أُمّنا بخير[١].

وما ذهب إليه البصريون، ومن تبعهم هو الراجح لمجئ كلمة (اللهم) فى الكلام الفصيح، وفى مقدمته القرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف، ولم يستعمل معها حرف النداء فى موضع واحد.

وأما ما ورد من ذلك فى الشعر فلم يتجاوز الشاهد أو الشاهدين[٢]، فهو قليل فى بابه فلا يقاس عليه[٣] .

حكم العطف بـ " لا " في النداء:

نص سيبويه على إجازة العطف بـ " لا " في النداء حيث قال: " وتقول: يا زيد وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله " يا "، وكذلك: يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمرو، ويا زيدُ أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على " يا " [٤] .

وذهب ابن سعدان إلى منع العطف بـ " لا " في النداء، فلا يُقال: يا زيدُ لا عمرو، ولا يا ابن أخي لا ابن عمي؛ لأن العطف بـ " لا " على منادى ليس في كلام العرب شاهد على استعماله [٥] .

وأيد ابن مالك ابن سعدان حيث قال: " ولم أر ذلك مستعملاً في كلام يحتج به، وممن أنكر استعماله ابن سعدان، وهو من الحفاظ المتتبعين الموثوق بهم"[٦].

---

(١) ينظر: معانى القرآن للفراء: ٢٠٣/١.

(٢) ومنه قوله:

إنى إذا ما حدث ألما ∴ أقول يا اللهم يا اللهما

(٣) ينظر: ما خالف القياس فى باب النداء: ١٣ .

(٤) ينظر: الكتاب: ١٨٦/٢ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٠/٣، وارتشاف الضرب ١٩٩٦/٤، والجني الداني: ٢٩٤ .

(٦) شرح عمدة الحافظ: ٦٣٣/٢ .

حذف حرف النداء [١]:

يجوز لفظاً حذف حرف النداء، وهو " يا " خاصة، سواء كان المنادى مفرداً نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [٢] أو كان المنادى جارياً مجرى المفرد نحو: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾ [٣] أو كان المنادى مضافاً نحو: ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ [٤] .

وأما المندوب نحو " يا عمرا "، والمستغاث نحو: " يا الله "، والمتعجب منه نحو: يا للماء وللعشب " إذا تعجبوا من كثرتها، والمنادى البعيد نحو: يا زيد إذا كان بعيداً منك، فلم يجز حذف حرف النداء في هذه المسائل؛ لأن المراد فيه إطالة الصوت، والحذف ينافيه .

ولا يجوز كذلك حذف حرف النداء في اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي [٥]، وأجاز بعضهم الحذف [٦]، وليس بشيء؛ لأن حذف حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلاً على المنادِي، ومتهيئاً لما يقول له، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة [٧] .

وكذلك لا يجوز حذف حرف النداء من المضمر المخاطب عند من أجاز نداءه [٨]؛ لأن الحذف معه يفوت الدلالة على النداء، والصحيح منع ندائه

---

(١) ينظر: التصريح: ٢/٢٢٥.
(٢) آية [٢٩] من سورة: يوسف .
(٣) آية [٣١] من سورة: الرحمن .
(٤) آية [١٨] من سورة: الدخان .
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٩٠ .
(٦) ينظر: التصريح: ٢/٢٠٧ .
(٧) ينظر: السابق:
(٨) وإليه ذهب ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٩٠ .

مطلقاً[١] وشذ نحو: " يا إياك قد كفيتك "، وقوله:

يَا أَبْجَرَ بنَ أَبْجَرَ يَا أَنْتَا ∴ أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا[٢]

واتفقوا على أن ضمير المتكلم، والغائب لا يجوز نداؤهما، فلا يقال: يا أنا ولا: يا إياي، ولا: يا هو، ولا: يا إياه [٣] .

ويمتنع حذف حرف النداء أيضاً مع اسم الله – تعالى – نحو: يا الله، إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء؛ لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون للدليل، وأجازه بعضهم [٤]، وعليه قول أمية بن أبي الصلت الثقفي:

رَضِيتُ بِكَ اللهُمَّ رَبّا فَلَنْ أَرَى ∴ أَدِينُ إِلَهَا غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيَا[٥]

---

(١) وهو اختيار أبي حيان، والأشموني. ينظر:الارتشاف:٢١٨٣، وشرح الأشمونى:٣/٢٠٠ .

(٢) البيت من الرجز، وهو للأحوص في ملحق ديوانه: ٢١٦، والمقاصد النحوية: ٤/٢٣٢، ولسالم بن دارة في نوادر أبي زيد: ١٦٣، وخزانة الأدب: ٢/١٣٩، ١٤٣، ١٤٦، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ١/٣٩٥، والإنصاف: ١/٣٢٥، وشرح عمدة الحافظ: ٣٠١، والمقرب: ١/١٧٦ .

الأبجر: العظيم البطن، والشاهد فيه قوله: " يا أنتا " حيث نادى الضمير المخاطب الذي يستعمل في مواطن الرفع، وهذا شاذ، أو مؤول على أن (يا) فى قول الشاعر: (يا أنتا)، أو فى قول العرب يعرب حرف تنبيه، و(أنت) ضمير فى محل رفع مبتدأ، وكذلك (يا) فى قول العرب: (يا إياك قد كفيتك) فـ (يا) حرف تنبيه، و(إياك) ضمير فى محل نصب مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعنى. ينظر: حاشية الخضرى: ١/٧٢.

(٣) ينظر: التصريح: ٢/٢٠٧.

(٤) ينظر: السابق .

(٥) من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: ٧٢، والمقاصد النحوية: ٤/٢٤٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك برواية " ثانيا " مكان " راضيا " .

أرى: من الرأي في الأمور، وأدين: مضارع دان الشيء إذا اتخذه ديناً، وديدنا، أي عادة، والأصل: أن أدين فحذفت " أن " فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم: تسمعُ بالمعيدي.

والشاهد فيه قوله: " الله " أي: يا الله حيث حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى .

واختلف النحاة فى حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين (النكرة المقصودة)، واسم الاشارة على ثلاثة أقوال: الأول: جواز حذف حرف النداء فيهما، هو مذهب الكوفيين، وهو مقيس مطرد، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (١) وبقول الشاعر:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ∴ بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ(٢)

وبقولهم في المثل: "أطرق كرا" (٣) و "افتد مخنوق" (٤) و " أصبح ليل " (٥) والأصل فيها: أطرق يا كروان، وافتد يا مخنوق، وأصبح يا ليل .

الثانى: جواز حذف حرف النداء فى الموضعين السابقين، ولكن على قلة، وهو مذهب سيبويه، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، والخضرى(٦)، وغيرهم.

قال سيبويه – فى معرض حديثه عن هذه المسألة –: " ولا يحسن أن

---

(١) آية [٨٥] سورة: البقرة .

(٢) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٥٩٢، والدرر: ٣٨٠/١، وشرح عمدة الحافظ: ٢٩٧، والمقاصد النحوية: ٢٤٥/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٥/٤ .
هملت عيني: فاض دمعها، اللوعة: حرقة القلب .
الشاهد في قوله " هذا " يريد: يا هذا فحذف النداء قبل اسم الإشارة، وهذا جائز عند الكوفيين، وضرورة عند البصريين .

(٣) يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه . ينظر: جمهرة اللغة: ٧٥٧، ولسان العرب طرق .

(٤) يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة. ينظر: مجمع الأمثال: ٢٨/٢.

(٥) يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء . ينظر: جمهرة الأمثال: ٤/٢ .

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩١/٣، وأوضح المسالك: ٧٤/٣، والمساعد: ٢٨٤/٢، وحاشية الخضرى: ٧٢/٢ .

تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ... وقد يجوز حذفُ (يا) من النكرة في الشعر، قال العجّاج:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[١]

يريد يا جاريةُ "[٢] .

فواضح أن سيبويه يرى جواز ذلك فى اسم الجنس على قلة بدليل قوله: " وقد يجوز "، ومنعه مع اسم الاشارة بدليل قوله: " ولا يحسن أن تقول: هذا ... تريد: يا هذا ".

الثالث: امتناع حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين، واسم الإشارة، وهو مذهب البصريين وأكثر النحاة[٣].

وحجتهم: أن حرف النداء فى اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ألا يحذف، كما لا تحذف الأداة، واسم الاشارة فى معنى اسم الجنس فجرى مجراه[٤].

وحمل البصريون ما ورد من ذلك فى الشعر على الضرورة، وفى النثر على الشذوذ[٥]، وتأولوا ما استشهد به الكوفيون من القرآن الكريم .

والصحيح أن حذف حرف النداء فى اسم الجنس المعين جائز على قلة،

---

(١) من الرجز، وهو فى ديوان العجاج: ٢٦، والكتاب: ٢/٢٣٠، وعذير: الرجل: ما يرون وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله. والشاهد فيه: حذف حرف النداء من (جارية)، وهو اسم جنس معين.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٠، ٢٣١ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٩١، وشرح ابن الناظم: ٤٠٢، والمساعد: ٢/٤٨٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٠٢ .

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢١٨٠، ٢١٨١، وأوضح المسالك: ٢/٧٦ .

ويجوز القياس عليه، وذلك لوروده فى الكلام الفصيح.

وأما حذفه مع اسم الإشارة، فالصحيح قصره على السماع؛ لأنه لم يرد إلا فى الشعر(١). أما الآية الكريمة التى استشهد بها الكوفيون على الجواز، وهى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٢) فوجهها البصريون على أن (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، أو العكس(٣).

والحاصل أن حرف النداء يمتنع حذفه في سبعة مواضع المندوب، والمستغاث، والمتعجب منه، والمنادى البعيد، والمضمر، ولفظ الجلالة، واسم الجنس غير المعين، وفي اسم الإشارة، واسم الجنس المعين .

واختلفوا فى جواز حذف المنادى، وإبقاء الأداة تدل عليه، والصحيح المنع. واختلفوا فى مجئ الحال من المنادى على ثلاثة مذاهب:

الأول: الجواز مطلقا، وهو مذهب المبرد وابن طاهر، وابن طلحة من المتأخرين(٤).

الثانى: المنع، وهو مذهب الكوفيين، وبعض البصريين(٥).

الثالث: التفصيل بين أن تكون الحال مؤكدة، أو مبينة فلا يجوز، وهو مذهب الأخفش، والمازنى، والفارسى (٦).

---

(١) ينظر: ما خالف القياس فى باب النداء: ٧، ١٠.
(٢) آية [٨٥] سورة: البقرة .
(٣) ينظر: التصريح: ٢/٢٣٠.
(٤) ينظر: الارتشاف: ٢١٨٢، واللامات للهروى: ٥٢، والمساعد: ٢/٤٨٨ .
(٥) ينظر: السابق .
(٦) ينظر: السابق .

وجاء فى الشعر :

يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مَبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ ... (١)

فـ (مبكيا) حال، قال ابن مالك: " وقد يعمل عامل المنادى فى المصدر، والظرف، والحال "(٢)، وجعل منه فى المصدر قوله:

يَا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ ... (٣)

ولا يفصل بين الحرف، والمنادى، وذكر ابن مالك أنه قد يفصل بالأمر(٤)، وجعل منه قول جداية بنت خالد النخعية تخاطب أمها لطيفة:

أَلَا يَا فَائِكُ شَوّالَاً لَطِيفَا(٥)

تريد: (يا لطيفة) .

توابع المنادى (٦):

توابع المنادى المبني المفردة ترفع على أنها محمولة على لفظ المنادى، وتنصب على أنها محمولة على محل المنادى؛ لأن محله النصب تقول: يا زيد العاقل بالرفع على لفظ " زيد " وبالنصب على محله .

---

(١) صدر بيت من البسيط عجزه: كم بذلت لمن وافاك أفراحا.
ومن مواضعه: شرح التسهيل: ٣/٣٩٠، والارتشاف: ٢١٨٢، والمساعد: ٢/٤٨٨.

(٢) التسهيل: ١٧٩، وشرحه: ٣/٣٩٠ .

(٣) صدر بيت من البسيط عجزه: منى بلطف وإلا مات أو كربا
ـ ومن مواضعه: شرح التسهيل: ٣/٣٩٠، وشفاء العليل: ٢/٤٠٨، والمساعد: ٢/٤٨٧، والدرر: ١/١٤٨.

(٤) ينظر: التسهيل: ١٧٩، وشرحه: ٣/٣٩٠ .

(٥) صدر بيت من الوافر عجزه: وأذرى الدمع تسكابا وكيفا .
وهو لجدية فى: الارتشاف: ٢١٨٢، والمساعد: ٢/٤٨٨، والدرر: ١/١٥٠.

(٦) ينظر: شرح العوامل المائة: ٢٠٢ .

وتقول في عطف البيان: يا غلامُ بشرٌ، وبشراً، وتقول في التوكيد المعنوي: يا تميم أجمعون، وأجمعين، وتقول في العطف بالحرف الممتنع دخول " يا " عليه يا زيد والحارثُ [١]، بالرفع، والنصب .

واختار الخليل، وسيبويه [٢] الرفع تبعاً للفظ؛ لما فيه من المشاكلة، وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [٣] في قراءة السبعة[٤]، واختاره أبو عمرو، وعيسى بن عمر [٥]، وقرئ بالرفع عطفاً على لفظ الجبال، وهي قراءة شاذة [٦] .

ويقدر الخليل، وسيبويه النصب في الآية بالعطف على قوله (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ [٧]، والتقدير: وآتيناه الطير، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين [٨] .

وأما التأكيد اللفظي فالمتبوع، والتابع كلاهما مبنيان على الضم نحو: يا زيدُ زيدُ بالضم ليس إلا .

فإذا كان المنادى المبني (أي)، و (أية) وجاء بعده نعت مفرد وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ [٩]، و ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ

---

(١) وإنما امتنع دخول (يا) على التابع؛ لأنه معرف بأل .
(٢) ينظر: الكتاب: ١٨٧/٢، وشرح المفصل: ٢/٢، ٣، والتسهيل: ١٨١، ١٨٢.
(٣) الآية [١٠] سورة: سبأ .
(٤) ينظر: الإتحاف: ٣٥٨ .
(٥) ينظر: التصريح: ٢٣٠/٢.
(٦) وهى قراءة الأعمش والسلمى. ينظر: منار الهدى: ٣٨٠/١ .
(٧) الآية [١٠] سورة: سبأ .
(٨) ينظر: التصريح: ٢٣٠/٢.
(٩) من الآية [٢١] سورة البقرة .

الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [١]، والعلة فى وجوب رفعه أن المقصود بالنداء هو التابع.

وخالف المازنى[٢] جمهور النحاة فأجاز نصب التابع فى هذا الموضع، فأجاز نحو: يا أيها الرجلَ، بنصب (الرجل). ودليله فى الجواز القياس، فكما يجوز نصب التابع المفرد فى نحو قولنا: يا زيد الظريفَ، يجوز عنده كذلك أن تقول: يا أيها الرجلَ .

وما أجازه المازنى لا يلتفت إليه ؛ لأنه لم يرد نصا فى القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب يؤيد رأيه[٣].

وكذلك يجب رفع نعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه نحو: يا هذا الطالبُ، إذا كان المراد أولا نداء الطالب .

ولا توصف (أي)، و (أية) في هذا الباب إلا باسم محلى بـ (أل) الجنسية كما مثل، أو باسم الإشارة نحو: يا أيهذا الرجل، ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان [٤] .

وأما توابع المنادى المبني المضافة فتنصب، نقول في الصفة: يا زيد ذا المال، وفي التأكيد المعنوي: يا خالد نفسه، وفي البدل: يا بشر صاحب عمرو، وفي عطف البيان: يا غلامُ عبدَ الله .

وبالعطف بالحرف غير الممتنع دخول "يا" عليه نحو: يا زيد[٥] وعبد الله[٦].

---

(١) من الآية [٢٧] سورة: الفجر .
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣١٨/٣، والمساعد: ٥٠٦/٢ .
(٣) ينظر: المساعد: ٥٠٧/٢، وما خالف القياس فى باب النداء: ٣٣ .
(٤) ينظر: التصريح: ٢٢٩/٢.
(٥) لم يمتنع دخول (يا)؛ لأن التابع غير معروف بأل .
(٦) هذه هي أهم أحكام النداء، وهناك بعض الأحكام الأخرى التي لها صلة بهذا الباب كالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، والأسماء التي لازمت النداء، والاستغاثة، والندبة، والترخيم، وقد أفرد النحاة لهذه الأحكام ترجمة مستقلة؛ لأن لها أحكاماً تخصها، فمن أراد الوقوف عليها فعليه بمطالعة كتب النحو .

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين وبعد، ، ،

فقد انتهيت – بعون الله وتوفيقه – من كتابة هذا البحث، ويمكننى استخلاص أهم النتائج التالية:

- أن اللغة العربية أشرف لغات البشر؛ وذلك لأنها وعاء القرآن الكريم، وقد امتازت العربية دون غيرها من اللغات بخصائص كثيرة، منها نظرية العامل، والمعمول.
- اختص الله هذه اللغة الشريفة بحروف المعانى، حيث لم تحظ لغة من اللغات بهذه الميزة، ومن هذه الحروف واو (مع) وإلا الاستثنائية، وحروف النداء.
- الجمع بين هذه الحروف، ودراستها من حيث إعمالها، ومعانيها، والأحكام المتعلقة بها مع ذكر الخلافات النحوية الواردة فيها.
- أن بين واو العطف، والواو التى بمعنى (مع) تقاربا فى الصورة، وافتراقا فى الحكم، فصورة الواو واحدة فى البابين، ولكن المعنى يختلف فى كل منهما.
- رد البحث مذهب الأخفش القائل بأن الواو التى بمعنى (مع) لا تستعمل إلا فى المو ضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لجاز؛ لأن الجمهور لا يلتزمون هذا، ومن الجائز عندهم: سرت والنيلَ، والنيل لا يسير.
- أن تقدير النحويين المفعول معه تارة بـ (مع)، وتارة بالباء إنما هو لتفسير المعنى لا لبيان أصل التركيب.

- نقل عن صدر الأفاضل أن المفعول معه قد يأتى جملة كما فى قوله تعالى: { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ }، ومنعه الجمهور، وتأولوا ما ورد من ذلك بالحال السببية.
- أن الاسم الواقع بعد الواو التى بمعنى (مع) له خمس حالات بالنسبة إلى العطف، والمفعول معه .
- أن المنصوب بعد (حسبك)، و(كفؤك)، وأخواتهما، وبعد (ويله) و(ويلا له) مما يشبه المفعول معه، وهو عند سيبويه مفعول به .
- أنه ورد فى كلام العرب رفع المستثنى بـ (إلا) بعد كلام تام موجب، وتوجيه ذلك أنه إذا كان الكلام بمعنى كلام منفى أخذ حكم الكلام المنفى؛ ولذا جاز رفعه على الإتباع .
- أنه إذا كان المستثنى مؤخرا، والكلام تاما غير موجب، والاستثناء متصلا فيجوز فى المستثنى وجهان: أحدهما – وهو الأرجح –: إتباع المستثنى للمستثنى منه فى إعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين، ثانيهما: النصب على الاستثناء، وهو عربى جيد.
- رجح البحث القول بأن نداء ما فيه أل فى غير نداء اسم الله – تعالى –، ونداء الجمل المحكية المبدوء بأل مخالف للقياس، وما جاء فى كلام العرب فمحمول على أنه ضرورة، ولا يلتفت إلى قول الكوفيين الذين أجازوا ذلك فى الاختيار من الكلام .
- رجح البحث القول بأن حذف حرف النداء فى اسم الجنس المعين جائز على قلة، ويجوز القياس عليه؛ لوروده فى فصيح الكلام، وأن حذفه فى اسم الإشارة مقصور على السماع .

- تبين بالتحقيق أن مذهب الجرجانى هو مذهب الجمهور القائل بأن عامل النصب فى الاسم الواقع بعد واو (مع)، و (إلا) الاستثنائية هو ما تقدمه من فعل أو ما فى معناه بواسطتهما، وأما الاسم الواقع بعد حروف النداء فالعامل فيه فعل مقدر لا يظهر، والتقدير فيه: أدعو، أو أنادى، أو أخاطب، وأن (يا) وجميع حروف النداء نابت عن الفعل المتروك إظهاره، لكثرة استعماله.
- نص سيبويه على إجازة العطف بـ (لا) فى النداء، ومنعه ابن سعدان، وأيده ابن مالك، لأن العطف بـ (لا) على منادى ليس فى كلام العرب شاهد على استعماله .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحث

عرفه عبد الرحمن سلطان على

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .

٢- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى (ت ٨٠٢هـ)، تح: د/ طارق الجنابى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بدون تاريخ .

٣- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبى القاسم شهاب الدين عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

٤- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للعلامة الدمياطى الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، وصححه محمد على الضباع .

٥- الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية لحسين بن أحمد ابن عبد الله آل علي.

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تح: د/ رجب عثمان محمد – كلية آداب بنى سويف مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مطبعة المدنى، ط: الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٧- الأزهية فى علم الحروف لعلى بن محمد الهروى، تح: عبد المعين الملوحى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٨- الاستثناء في ديوان أمية بن أبى الصلت، د/ جلال حسن زايد، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد الثلاثون ٢٠١٢م.

٩- الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠- أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى ٥١٣ – ٥٧٧هـ، عنى بتحقيقه / محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمى العربى .

١١- الأشباه والنظائر فى النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، من دون تاريخ .

١٢- إصلاح المنطق لابن السكيت لـ (يعقوب بن إسحاق) شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط: الأولى١٩٨٧م .

١٣- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى المتوفى سنة ٣١٦هـ، تح: د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

١٤- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م .

١٥- الأمالى لإسماعيل بن القاسم القالى، دار الكتاب العربى، لا طبعة لا تاريخ.

١٦- الأمالى الشجرية لابن الشجرى، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان .

١٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى النحوى (٥١٣ – ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .

١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى المتوفى سنة ٧٦١هـ، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تح: أوضح المسالك، وهو الشرح

الكبير من ثلاثة شروح، تأليف/ محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .

١٩- الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ، حسن شاذلى فرهود طبعة دار التأليف، القاهرة ١٩٦٩م – ١٣٨٩هـ .

٢٠- التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى من نحاة القرن الرابع تح: د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى، جامعة أم القرى .

٢١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصارى، تح: د/ عباس مصطفى الصالحى، طبعة دار الكتاب العربى، ط: الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٢٢- تذكرة النحاة لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى (٦٥٤ – ٧٤٥) تح: د/ عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة،، ط: الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٢٣- ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى (ت ٦١٧هـ)، إعداد/ عادل محسن سالم، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث – مكة المكرمة – سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها .

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالكتحقيق: محمد كامل بركات، الجمهورية العربية المتحدة – وزارة الثقافة، الناشر دار الكاتب العربى ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

٢٥- تسهيل نيل الأمانى في شرح عوامل الجرجانى لأحمد بن محمد بن زين بن مصطفى القطانى، مطبعة بن هلابى.

٢٦- التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العلامة خالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك فى النحو لابن هشام الأنصارى، وبهامشه حاشية العلامة المتقن الألمعى المتفنن الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٢٧- تلقيح الالباب في عوامل الاعراب لأبى بكر محمد بن عبد الملك الشنترينى، ط: دار المدنى للطباعة والنشر.

٢٨- التوطئة لأبى على الشلوبين، دراسة وتحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت، لا طبعة، لا تاريخ .

٢٩- تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهرى، دار العلم للملايين، ط: الأولى ١٣٧٦هـ/١٩٥٦، القاهرة، والثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، بيروت، والثالثة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

٣٠- الجمل في النحو، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ١٤٠٤هـ ١٩٨٤/

٣١- جمهرة الأمثال لأبى هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر – بيروت.

٣٢- الجنى الدانى فى حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادى تح: د/ فخر الدين قباوة- الأستاذ / محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان – ط: الأولي ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

٣٣- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي المتوفى سنة ٧٤١هـ، تح: د/ حامد أحمد نيل – توزيع مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

٣٤- أبو الحسن الأبدى، د/ عبد الهادى أحمد فراج، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد العاشر.

٣٥- الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسى، تح: سعيد عبد الكريم سعود، ط دار الطليعة للنشر والتوزيع – بيروت، لا ت .

٣٦- الحلل في شرح أبيات الجمل لأبى محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ).

٣٧- حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك – ضبط وتشكيل / يوسف الشيخ محمد البقاعى – إشراف مكتبة البحوث والدراسات – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى القاهرة، ط: الثالثة ١٩٨٩م .

٣٩- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى،تحقيق: محمد على النجار،، ط: الثالثة، مزيدة ومنقحة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، والثانى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧، والثالث ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٤٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنتقيطى (أحمد بن الأمين) تح: وشرح/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط: الأولى ١٩٨١م .

٤١- ديوان الأحوص الأنصاري، جمع: د/عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط: الثانية ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٤٢- ديوان الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعة السكري روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تح: د. فخر الدين قباوة، ط: دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: الرابعة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.

٤٣- ديوان الأغلب العجلى للقيسى نورى حمودى على، مجلة المجمع العلمى العراقى.

٤٤- ديوان أمية بن أبي الصلت لعبد الحفيظ السطلي .

٤٥- ديوان جرير بن عطية، تح: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر،، ط: الثالثة بدون تاريخ .

٤٦- ديوان حسان بن ثابت الأنصارى، تح: سيد حنفى حسنين دار المعارف بمصر، ط: الأولى ١٩٧٧م .

٤٧- ديوان ذى الرمة (غيلان بن عقبة) شرح أحمد بن حاتم الباهلى رواية أبى العباس ثعلب، تح: عبد القدوس أبى صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت – ط: الأولى ١٩٨٢م .

٤٨- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعى وشرحه، تح: د/عبد الحفيظ السلطى، أوزيع مكتبة أطلس، ودمشق .

٤٩- ديوان كُثيّر عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت ١٩٧١م.

٥٠- ديوان لبيد بن ربيعة العامرى، تح: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام فى الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط: الثانية ١٩٨٤م .

٥١- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للإمام أحمد بن عبد النور المالقى (ت ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٢- الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (٢٧١ – ٣٢٨هـ) تح: د/ حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥٣- سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى، تح: د/ حسن هنداوى، دار القلم – دمشق، ط: الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٥٤- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى وذيل اللآلى، لأبى عبيد البكرى (عبد الله ابن عبد العزيز)، تح: عبد العزيز الميمنى، دار الحديث، بيروت، ط: الثانية ١٩٨٤م.

٥٥- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبى سعيد السيرافى، دار المأمون للتراث، دمشق – وبيروت، لا طبعة ١٩٧٩م .

٥٦- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى، رواية أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى عن أبى بكر أحمد بن محمد الحلوانى عن السكرى، حققه/ عبد الستار أحمد فراج وراجعه/ محمود شاكر، لا طبعة، لا تاريخ .

٥٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لقاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل، القرشى الهاشمى، العقيلى، الهمدانى المصرى ٦٩٨ – ٧٦٩هـ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث، طبعة جديدة منفحة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

٥٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ابى عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين بن مالك صاحب الألفية، تح: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – دار الجيل – بيروت .

٥٩- شرح الأشمونى على ألفية بن مالك لأبى الحسن الأشمونى ومعه حاشية الصبان، تح: د/ طه عبد الرءوف سعد المكتبة التوفيقية .

٦٠- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائى الجيانى الأندلسى ٦٠٠ – ٦٧٢هـ، تح: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر،، ط: الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

٦١- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى ٥٩٧ – ٦٦٩هـ، الشرح الكبير، تح: د/ صاحب أبو جناح، الجزء الأول ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، والجزء الثانى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامى .

٦٢- شرح جمل الزجاجى لابن الضائع، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، إعداد الباحث/ يحيى علوان حسن البلداوى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٦٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى تحيق/ أحمد أمين، وعبد السلام هارون مطبعة لجنة التأليف والترجمة –، ط: الثانية ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م .

٦٤- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى، تح: الفاخورى، بمؤازرة الأستاذين د/ وفاء البانى، وربيع الخولى، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٦٥- شرح شواهد المغنى للسيوطى (عبد الرحمن بن الكمال) منشورات دار مكتبة الحياة، لا طبعة، لا تاريخ .

٦٦- شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى (ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

٦٧- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تح: عدنان الدورى – مطبعة العانى – بغداد ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

٦٨- الشعر والشعراء لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) ، تحقق وشرح/ أحمد محمد شاكر، لا ناشر، لا بلدة، ط: الثالثة ١٩٧٧م .

٦٩- شرح عيون الإعراب للمجاشعى (ت ٤٧٩هـ)، تح: د/ عبد الفتاح سليم، دار المعارف، ط: الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٧٠- شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى (ت ٦٨٦هـ)، تح: د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

٧١- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى، تح: د/ عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث، ط: الأولى ١٤٠٢ه/١٩٨٢م، إشراف عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق .

٧٢- شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش بن على بن يعيش النحوى (ت ٦٤٣هـ) مكتبة المتنبى – القاهرة .

٧٣- شرح ملحة الإعراب للحريرى، تح: د/ أحمد محمد قاسم، دار الكلم الطيب، دمشق.

٧٤- علل النحو لأبى الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تح: محمود محمد محمود نصار، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

٧٥- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجانى (ت ٤٧١هـ) شرح الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) تح: د/ البدراوى زهراوى، ط: دار المعارف.

٧٦- القاموس المحيط للفيروزآبادى – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

٧٧- الكتاب، كتاب سيبويه، أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٩٨م، الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة، مطبعة المدنى .

٧٨- كشف المشكل فى النحو لأبى الحسن على بن سليمان بن أسعد التميمى البكيلى الملقب بحيدرة اليمنى (ت ٥٩٩ه)، قرأه وعلق عليه د/ يحيى مراد، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى ٢٠٠٤ه/١٤٢٤ه.

٧٩- الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد، مؤسسة المعارف – بيروت.

٨٠- اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى ٥٣٨ – ٦١٦هـ الجزء الأول: تح: غازى مختار طليمات، والجزء الثانى: تح: د/ عبد الإله نبهان، ط: دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، ط: الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥ .

٨١- لسان العرب لابن منظور (٦٣٠هـ - ٧١١هـ) طبعة دار إحياء التراث العربى، مؤسسة التاريخ العربى، عنى بتصحيحها / أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدى،، ط: الثالثة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

٨٢- اللمع فى العربية، صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى ٣٩٢هـ، تح: د/ حسين محمد محمد شرف، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ط: الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

٨٣- اللامات للزجاجى (عبد الرحمن بن إسحاق) تح: مازن المبارك دار الفكر دمشق،، ط: الثانية ١٩٨٥م .

٨٤- اللمحة فى شرح الملحة لمحمد بن الحسن بن الصائغ (٦٤٥هـ - ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدى – رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية بالمدينة المنورة، وهى موجودة بالمكتبة الجعفرية ببنى عدى.

٨٥- مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٠٠-٢٩١هـ)، تح: الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، ط: الخامسة – دار المعارف.

٨٦- مجمع الأمثال للميدانى (ت ٥١٨هـ)، تح: د/ محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ/١٩٧٤م .

٨٧- المرتجل لأبى محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧هـ)،تحقيق: على حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

٨٨- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: د/ محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة الجزء الأول، ط: الثانية ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، والجزء الثانى، ط: الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع دار المدنى للطباعة ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م .

٨٩- المسائل البصريات لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ)، تح: د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدنى، ط: الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٩٠- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء للباحث: هاني محمد عبد الرازق القزاز، رسالة ماجستير، فى كلية اللغة العربية بالمنصورة .

٩١- معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)،تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار .

٩٢- معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخى المجاشعى تح: د/ عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب،، ط: الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٩٣- المفعول معه في القرآن الكريم بين الوجود والعدم، د/ فتحى أحمد عبد العال، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بجرجا، العدد الخامس عشر ٢٠١١م.

٩٤- المفصل فى علم العربية لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ) وبذيله كتاب المفضل فى شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين، أبى فراس النعسانى الحلبى، دار الجيل – بيروت – لبنان .

٩٥- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى تح: د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

٩٦- المقتضب صنعة ابى العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠-٢٨٥)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى .

٩٧- المقرب تأليف على بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تح: أحمد عبد الستار الجوارى – عبد الله الجبورى، ط: الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

٩٨- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية لأبى إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى (٧٩٠هـ) الجزء الأول تح: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والثانى تح: د/ البنا، والثالث تح: د/ عياد الثبيتى، والرابع، تح: د/ البنا، ود/ عبد المجيد قطامش، والخامس والسادس تح: د/ عبد المجيد قطامش، والسابع، تح: د/ البنا وآخرون والثامن والتاسع، تح: د/ البنا، معهد البحوث الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامى– مكة المكرمة –، ط: الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

٩٩- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية محمود بن أحمد العينى، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لا طبعة، لا تاريخ .

١٠٠- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد للأشموني (ت: نحو ١١٠٠هـ)، تح: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

١٠١- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان الأندلسى، اعتنى به بوضع فهارسه المستشرق (سيدنى جلاذر) .

١٠٢- ما خالف القياس فى باب النداء لمحمد بن عبد القادر هنادى، مركز النشر العلمى – جامعة الملك عبد العزيز – جدة .

١٠٣- نتائج الفكر فى النحو للسيهلى (٥٠٨ – ٥٨١هـ) تح: د/ محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع .

١٠٤- نزع الخافض في الدرس النحوي للباحث/ حسين بن علوي بن سالم الحبشي، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية – المكلا، قسم اللغة العربية ١٤٢٥هـ.

١٠٥- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى، تح: سعيد الخورى – بيروت ١٩٨٤م .

١٠٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	**المقدمة**	٥٥٢٣
٢	**تمهيد** : العامل النحوي، وأنواعه، والحروف عملها، واختصاصها	٥٥٢٦
٣	**المطلب الأول**: العامل النحوي، وأنواعه بصورة موجزة .	٥٥٢٦
٤	**المطلب الثاني**: الحروف عملها، واختصاصها بصورة موجزة .	٥٥٢٩
٥	**المبحث الأول** : الواو التي بمعنى مع .	٥٥٣٤
٦	**المبحث الثاني** : إلا الاستثنائية .	٥٥٦٠
٧	**المبحث الثالث** : حروف النداء .	٥٥٨٥
٨	**الخاتمة**	٥٦١٦
٩	**فهرس المصادر و المراجع**	٥٦١٩
١٠	**فهرس الموضوعات**	٥٦٣٢